جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

روافع الاحتمال في النحو العربي

الدكتور

عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا
جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

الجزء الثاني عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

روافع الاحتمال في النحو العربي

عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن

قسم اللغويات ـ كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: ArafaAbdelRahman.4119@azhar.edu.eg

الملخص

علومٌ كثيرةٌ ينشأ عنها احتمال، وعلم النحو واحدٌ من هذه العلوم الذي تعرض لنشوء الاحتمال لأسبابٍ كثيرة، وهذا البحث يكشف عن روافع الاحتمال في النحو العربي، وهذه الروافع منها اللفظي المتعلق بالمصطلحات النحوية من أسماء وأفعال وحروف وأدوات وتوابع، ومنها المعنوي المتعلق بإجراءاتٍ نحوية مثل: التقديم والتأخير، والتأكيد، والزيادة.

وظهر من خلال البحث أن للاحتمالات آثار واضحة في التقعيد النحوي، وترتَّب على روافع الاحتمال آثار نحوية وانبنت عليها أحكام، ونتج عن البحث أمورٌ كثيرة منها:

– للاحتمال طريقان يقع فيهما السامع: الأُولى مقبولة غير محذورة وهي الإجمال الذي يساعد على التفكُّر والتمهُّل والإفهام بعد الإبهام، والثانية قبيحة محذورة وهو ما يوقع في اللبس ويجب تجنُّبُه.

– الاحتمال نوعان: تحقيقيٌّ ظاهر وجوده، ويُرفعُ بالتمييز والقرائن وأمثالهما، وتقديريٌّ ممكن وجوده ويُرفَع بالحال والنعت وأمثالهما؛ لذلك كان التمييز أقوى رفعًا للاحتمال من الحال.

– من خلال دراسة روافع الاحتمال تبيَّنتِ العلاقة المتينة بين روافع الاحتمال والتأكيد؛ فجُلُّ الألفاظ والمعاني الرافعة للاحتمال جيء بها للتأكيد مثل التوكيد الاصطلاحي وحروف التوكيد وألفاظه، وضمير الفصل، والزيادة، والعدل.

– أحيانًا يحتاج المتكلِّم أن يبقى الاحتمال كما هو؛ للإبهام على السامع، وذلك مثل حذف التمييز في قولك لصاحبك: "معي عشرون"، أردتَّ بذلك إبهام الأمر عليه، أو على السامعين إذا كان صاحبُك فاهمًا قصدَك

الكلمات المفتاحية: الاحتمال، الاحتمالات النحوية، روافع الاحتمال، التأكيد الاصطلاحي .

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

Leverages of probability in Arabic grammar

Arafa Abdel Hakim Ahmed Abdel Rahman
Department of Linguistics - College of Islamic and Arabic Studies for Boys in Qena - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt .
Email: asmaaabdelrhman812@gmail.com

Abstract

Many sciences give rise to probability, and syntax is one of these sciences that are subjected to the emergence of probability for many reasons, and this research reveals the levers of probability in Arabic grammar, and these levers, including verbal levers, are related to grammatical terms such as nouns, verbs, letters, tools, and subordinates, and the meaning is related to grammatical procedures such as: Submission, delay, confirmation, and augmentation.

And it appeared through the research that probabilities have clear effects on grammatical constraint, and probability levers have grammatical effects and rulings are based on them, and the research resulted in many things, including:

- Endurance has two paths in which the listener falls: the first is acceptable and is not forbidden, and it is the totality that helps with reflection, slow down and understanding after the thumb, and the second is ugly and is forbidden, which falls into confusion and must be avoided.

- Probability is of two types: investigative, apparent in its existence, and raised by discrimination and clues and the like, and discretionary that can be found and raised by adverbs and adjectives and the like. So the distinction was more likely than the case.

- Through the study of probability levers, the solid relationship between probability and affirmation levers was revealed. Most of the expressions and meanings that raise the possibility of affirmation, such as the idiomatic affirmation, the letters of affirmation and its expressions, the pronoun of separation, the increase, and justice.

Sometimes a speaker needs the probability to remain the same; To the thumb on the listener, and that is like removing the distinction in your saying to your friend: 'I have twenty', so you wanted to obscure the matter over him, or on the listeners if your friend understood your intention

Keywords : probability, grammatical probability, probability levers, idiomatic emphasis.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، أَحمَده وأستعينه وأستغفره، وأعوذ به من ضلال القول وفساد العمل، وأُصلِّي وأُسلِّم على نبيِّه المصطفَى وعلى آله وصحبه ومن اقتفَى.

وبعد

فمما لا شكَّ فيه أن نظام الجملة في اللغة العربية خاضعٌ لمعاييرَ دقيقةٍ تُوجِبُ انتظام التركيبِ انتظامًا يؤدي المعنى المقصود، ومع الدقة المتناهية التي بذلها النحاة في تقعيد القواعد إلا أنها تعرَّضت للاحتمالات والتوهُّمات والتعدد في التوجيه النحوي؛ لأن طبيعة اللغة الإنسانية لا تخضع للأحكام المطلقة والقواعد المجردة.

ولهذه الاحتمالاتِ أسبابٌ عديدةٌ اجتهد في كشف أكثرها الدكتور/ محمد حماسة عبداللطيف (ت١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م) في كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)؛ حيث رصد فصلًا سمَّاه (العلامة الإعرابية وتعدُّد الأوجُه) [(١)]، ومن أهم تلك الأسباب: تعدُّد النغمة، وفقدان العلامة الإعرابية، والإعراب المحلي، واشتراك أكثر من وظيفة في علامة إعرابية واحدة، والاختلاف في المحذوف، ... وغيرها[(٢)].

---

(١) الاحتمالات النحوية وتعدُّد الأوجُه الإعرابية وجهان لعملةٍ واحدة، إلا أن الاحتمالات أشمل وأعم. [ينظر: الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس في توجيه الشواهد القرآنية (رسالة دكتوراه للباحث/ بدر سند مليح السميحيين) ص٣٢ وما بعدها].

(٢) يراجع: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص٢٩٣: ٣٠٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كما عرض الدكتور/ محمود حسن الجاسم -متَّعَه الله بالصحة- بحثًا عن أسباب التعدد في التحليل النحوي، أجمَلها في أربعة هي: الخروج على القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد.

ونظرًا لتعدُّد الاحتمالات وتفشِّي شوائبها، ولأنه غالبًا ما يؤدي إلى لبسٍ وغموض وإبهامٍ فكَّرت في بحثٍ عن رفع هذه الاحتمالات والتوهُّمات، وكيفية الوصول إلى ذلك سواءً باللفظ أم بالإجراء المعنوي؛ فقمت بجمع روافع الاحتمالات من المؤلفات المتوافرة لديَّ في بحثٍ مستقلٍّ أسميته (روافع الاحتمال في النحو العربي)؛ بغرض إرجاع النظام الذي وضعه النحاة إلى وضعه الأصلي بالتخلُّص من الاحتمال والتوهم، ثم توضيح ما انبنى على هذه الروافع -أو بعضها- من أحكام نحوية، وما ترتَّب عليها من نُظُمٍ تركيبية.

علمًا بأن الهدف من البحث ليس التخلص من شوائب الاحتمال وبيان مترتباتها فقط، بل التعرف على آثار الاحتمال في النحو العربي، وهذا ما مهَّدت له. ناهيك عن أنه ليس كلُّ احتمال شائبةً مثل اللبس، بل هناك احتمالات محمودة غرضها الإجمال الذي يعقبه تفصيل، أو الإبهام الذي يعقبه إفهام، وهذا يعود بالثراء لهذه اللغة الجميلة؛ بكثرة الاجتهاد والتفكير العميق.

وأهمية البحث تكمن أيضًا في التعرف على اللغة الحية المنطوقة التي تناسبها سياقاتٌ ومقاماتٌ وقرائنُ تؤثر في رفع الاحتمال، والاحتمالات تجسِّد العلاقة بين المتكلم والمتلقي في اللغة المنطوقة، وبين الكاتب والقارئ في اللغة المكتوبة؛ لذلك كانت هناك روافعُ لفظيةٌ للاحتمال متمثلةٌ في المصطلحات والألفاظ النحوية المعروفة، وروافعُ معنويةٌ متمثلةٌ في الإجراء

المتَّبع للمصطلحات النحوية لرفع الاحتمال، كظهور العلامة الإعرابية، والتقديم والتأخير، والزيادة وغيرها.

وبناءً عليها اقتضت طبيعة البحث أن يتكوَّن من مقدمةٍ بيَّنتُ فيها الهدف من الموضوع وأهميته، وتمهيدٍ عرَضتُ فيه مفهومَ الاحتمالِ وآثارَه النحوية، وفصلينِ الأول منهما تحدثت فيه عن روافع الاحتمال اللفظية، واحتوى المباحث الأربعة الآتية: من الأسماء- من الأفعال- من الأدوات- من التوابع. وتحدَّثت في الفصل الثاني عن روافع الاحتمال المعنوية وشمل المباحث الثمانية الآتية: ظهور العلامة الإعرابية- القرائن- التأكيد- الزيادة- التقديم والتأخير- التركيب- العدل- إبراز الضمير وعدمه. ثم جهَّزت خاتمةً أودعتُ فيها نتائجَ البحث ومحصّلاتِه، وأنهيت البحث بقائمة المصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع وجدت أبحاثًا تحدثَتْ عن نظرية الاحتمال، وهي ما يلي:

١- الاحتمالات النحوية في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى/ كلية اللغة العربية)، إعداد: إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي- عام ١٩٩٧م.

٢- الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس في توجيه الشواهد القرآنية في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية (رسالة دكتوراه في كلية الدراسات العليا- قسم اللغة العربية/ جامعة مؤتة بالأردن) إعداد: بدر سند مليح السميحيين- إشراف: د/ منصور عبدالكريم الكفاوين- عام ٢٠١٦م.

٣- أثر نظرية الاحتمالات في النحو العربي -تطبيق على علامات الإعراب الأصلية والفرعية- (بحث منشور في مجلة دراسات العلوم

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الإنسانية والاجتماعية- المجلد ٤٣- ملحق ١- ٢٠١٦م) كلية الآداب والعلوم/ قسم اللغة العربية بجامعة البترا الأردنية- إعداد: د/ هارون محمد بدر الدين الربابعة.

٤- الدلالة النحوية الاحتمالية في جملة الصلة في القرآن الكريم (بحث على شبكة الإنترنت، منشور في جامعة بابل/ كلية الدراسات القرآنية) إعداد: م.د/ عماد فاضل عبدمحسن البوشندي- جامعة بابل/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم علوم القرآن.

لكني لم أجد من تحدَّث عن روافع الاحتمال في هذه الأبحاث أو في أبحاثٍ مستقلة.

وختامًا فهذا بحث المقلِّ؛ فلا أدَّعي فيه التميُّزَ والكمال؛ لأن الكمال لله وحده، وهو حسبي ونعم الوكيل.

تمهيد

مفهوم الاحتمال وآثارُه النحوية

مفهوم الاحتمال:

الاحتمال في اللغة يدلُّ على العفو والإغضاء والجهد والمشقة، وفي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بِمَعْنَى الْوَهْمِ وَالْجَوَازِ؛ فَيَكُونُ لَازِمًا، مثل: "احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كَذَا"، وَبِمَعْنَى الاقْتِضَاءِ وَالتَّضَمُّنِ؛ فَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا، مثل: "احْتَمَلَ الْحَالُ وُجُوهًا كَثِيرَةً"(١)؛ فالمحتمَل على هذا: ما شككتَ وترددتَ في أنه متساوي الطرفين، أو ليس بممتنع الوجود في نفس الأمر(٢).

وعُرِّف الاحتمال بأنه: "ما لا يكون تصوُّرُ طرفيْه كافيًا، بل يتردَّدُ الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني"(٣). فالاحتمال نظرية متَّسعة تقبل التعدُّد.

وفي استعمال النحاة مرادفات للاحتمال مثل: التوهم والجواز والإمكان.

آثار الاحتمال في النحو:

للاحتمال آثار كثيرة في النحو العربي جُعلَت قواعدُ فيما بعد، من ذلك:

أولًا – الاحتمال يُسقط الاستدلال:

إذا استدلَّ النحويُّ بشاهدٍ ما على قاعدةٍ ما نُظر في هذا الشاهد، فإن كان لا يحتمل إلا الوجهَ الذي من أجله ساقه هذا النحوي كان دليلًا مقبولًا يصحُّ الاستشهاد به، وإن كان يحتمل الوجه الذي من أجله ساقه النحوي

---

(١) ينظر: المصباح المنير ١٥١/١ (ح م ل)، والكليات ٥٧/١.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٦٠١/١.

(٣) التعريفات للجرجاني ص١٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويحتمل غيره كان الاستدلال به ساقطًا غيرَ مقبول؛ لأن الاحتمال إذا دخل دليلًا من الأدلة كساه ثوبَ الإجمال؛ فأضعفه عن مقام الاستدلال.

وتُعَدّ هذه القاعدة من أكثر القواعد التي يستخدمها النحاة في الرَّدِّ على ما لا يرتضونه من الآراء والأقوال. والأمثلة على استخدام هذه القاعدة كثيرة جدًّا، وهي مبثوثة في كتب العربية، ومنها ما ذكره العلماء من اللغات في (الأخ) لغة القصر، والمراد بها إلزامه الألف دائمًا في حالات الرفع والنصب والجر؛ فيقال: "هذا أخاك، ورأيت أخاك، ومررت بأخاك"، ومنه قولهم: "مُكرَهٌ أخاك لا بطلٌ"(١). والقياس أن يكون بالواو، وما قاله العلماء في هذا الشأن مسلَّم؛ فالقصر إحدى اللغات الثلاث الواردة في الأخ من الأسماء الستة، وقد أراد ابن مالك (ت٦٧٢هـ) الاستدلال على هذه اللغة؛ فاستدلَّ بقول الشاعر:

أخاك الذي إن تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يجبك بما تبغي ويكفيك من يبغي(٢)

وظاهر وجه استدلال ابن مالك بالبيت وقوعُ "أخاك" فيه مبتدأً، ومجيئه على لغة القصر بالألف، وهذا لا يتعيَّن؛ لأنه يمكن أن يكون جاريًا على اللغة الفاشية، وأن يكون منصوبًا بإضمار فعل، والتقدير: "الزم أخاك" على الإغراء؛ ولذلك أسقط أبو حيان (ت٧٤٥هـ) هذا الدليل فقال: "ولا دليل فيه؛ لأنه يحتمل أن يجوز أن يكون منصوبًا بإضمار فعل والتقدير: "الزم أخاك"، وإذا دخل الدليلَ الاحتمال سقط به الاستدلال"(٣)؛ فكان للاحتمال أثرٌ في سقوط الاستدلال.

---

(١) ينظر: أمثال العرب للمفضل الضبي ص١١٢، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ١٧/٢.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٨٩.

(٣) التذييل والتكميل ١٦٦/١. وينظر: الاقتراح ص١٣١، ١٣٢، وأصول النحو ١٣٩/١، ١٤٠.

ولذلك لم يستدل النحاة بصدر بيت الكُميت (ت١٢٦هـ):

فيا ربِّ هلْ إلا بك النصرُ يُرتجَى عليهم وهل إلا عليك المعوَّلُ[١]

واستشهدوا بعجزه على ندور تقديم الخبر المقرون بـ(إلا) على المبتدأ؛ لاحتمال إعراب "النصر" مبتدأً، وخبره: جملة "يرتجى"؛ وعلى هذا فلا شاهد فيه[٢].

ثانيًا- الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة [٣]:

هناك أدلةٌ قرآنيةٌ وشعريةٌ استدلَّ بها نحاةٌ على حكمٍ ما، ثم يقوم نحاةٌ آخرون برد الحكم وتأويل الأدلة باحتمالات بعيدة، لكن الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة، وهو كثير جدًّا.

من ذلك أنه يجب تأخير الخبر إذا كان المبتدأ والخبر معرفتينِ أو نكرتينِ نحو: "زيدٌ أخوك"؛ لأنك لو قدَّمت فقلت: "أخوك زيدٌ" وأنت تريده خبرًا فلا دليل عليه، وإن وُجدَ دليل على أن المتقدمَ خبرٌ جاز، كقولك: "أبو حنيفةَ أبو يوسف"؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيهُ أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس، ومنه قوله:

بَنُونا بنُو أبنائنا وبناتُنا بَنوهنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعد[٤]

فقوله: "بنونا" خبرٌ مقدَّم، و"بنو أبنائنا" مبتدأٌ مؤخَّرٌ؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم وليس العكس[٥].

---

(٤) البيت من الطويل للشاعر في شرح هاشمياته ص١٦٣، ١٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٨٣/١.

(٢) ينظر: تخليص الشواهد ص١٩٢، ١٩٣، وحاشية الصبان ٣٠٩/١، ٣١٠.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٢٦٤/٢.

(٤) البيت من الطويل منسوبًا للفرزدق في خزانة الأدب ٤٤٤/١، ٤٤٥، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٨/١، وشرح ابن الناظم ٨٢/١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٢٢/١: ٢٢٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واعترض ابن هشام (ت٧٦١هـ) على الاستشهاد بهذا البيت في شرح شواهد ابن الناظم[١] بقوله: "وقد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على عكس التشبيه للمبالغة، كقول ذي الرمة (ت١١٧هـ):

ورملٍ كأوراكِ العذارَى قطعتُه إذا جللتْه المظلماتُ الحنادسُ[٢]

حيث شبَّه الرملَ بأوراك العذارى، وهو تشبيه مقلوب، والأصل عكسه؛ فكان ينبغي لابن الناظم (ت٦٨٦هـ) أن يستدلَّ بما أنشده والدُه في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت (ت٥٤هـ):

قبيلةٌ ألأَمُ الأحياءِ أكرمُها وأغدرُ الناسِ بالجيرانِ وافِيهَا[٣]

إذ المراد الإخبار عن "أكرمها" بأنه "ألأمُ الأحياء"، وعن "وافيها" بأنه "أغدر الناس"، لا العكس".

والجواب عنه من وجوه: أحدها- أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يُصارَ إليه، وإلا فإنَّ كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه؛ فلا تكون ثَمةَ طمأنينةٌ على إفادة غرض المتكلم بالعبارة؛ فالاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية. وثانيها: أن الغرض من بيت حسان هو نفسه الغرض من البيت المعترَض عليه[٤]. وثالثها- أن ابن مالك استشهد بهذا البيت أيضًا في شرح التسهيل[٥]، وسبقه الأنباري (ت٥٧٧هـ) وابن يعيش (ت٦٤٣هـ).

---

(١) المسمى (تخليص الشواهد) ينظر: ص١٩٨، ١٩٩.

(٢) البيتمنالطويل للشاعرفي ديوانه١١٣١/٢،والكامل للمبرد٨٢/٣،وسمط اللآلئ٤٤٣/١. والحنادس: جمع حِندِس -بالكسر- وهي الليلة الشديدة الظلمة [ينظر: لسان العرب ٥٨/٦ (ح ن د س)].

(٣) البيت من البسيط للشاعر في ديوانه ٢١٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١، وبلا نسبة في همع الهوامع ٣٨٥/١.

(٤) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد ٢١٨/١.

(٥) ٢٩٧/١.

ورابعها- أن ابنَ هشامٍ نفسَه قال في مغني اللبيب[١] عن ذلك البيت الذي اعترض عليه: "ويضعف أَن تقدِّر الأول مُبْتَدأً بِنَاءً على أَنه من التَّشْبِيه المعكوس لِلْمُبَالَغَة؛ لِأَن ذَلِك نَادِرُ الْوُقُوعِ ومخالفٌ لِلْأُصُولِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يَقْتَضِي الْمقَامُ الْمُبَالغَةَ وَالله أعلم".

ولعله رجع عن رأيه؛ لأن الثابت في المخطوطة الثالثة لـ(مغني اللبيب) (رقم ٦١٥٧) أن ابن هشام أتمَّ المغني سنة (٧٥٦هـ)، وأتمَّ ما ألحقه به من الزوائد سنة (٧٥٩هـ) أي: قبل وفاته بسنتين؛ فقد يكون المغني من آخر ما أَلَّف إن لم يكن الأخير منها[٢].

ثالثًا- مراعاة اللفظ في مقام الاحتمال أولَى من مراعاة المعنى[٣]:

هذه الصناعة لفظية؛ لذلك حينما يحتمل الحكمُ تعلقًا باللفظ وتعلقًا بالمعنى يراعى اللفظ، ومن ذلك اختلاف البصريين والكوفيين في اشتقاق (الاسم)؛ فيرى البصريون أنه مشتقٌّ من السَّمْو بمعنى الارتفاع؛ فالمحذوف لام الكلمة، ويرى الكوفيون أنه مشتقٌّ من السِّمة بمعنى العلامة؛ فالمحذوف فاء الكلمة؛ لأن الاسم وَسْمٌ على المسمَّى وعلامةٌ عليه يعرف به.

ورُدَّ رأيُ الكوفيين بأنه صحيحٌ من جهة المعنى إلا أنه فاسدٌ من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بدَّ فيها من مراعاة اللفظ. ووجه فساده من جهة اللفظ من أوجه: الأول- أنَّ الفريقين أجمعَا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضًا عن حذف اللام، لا عن حذف الفاء. والثاني- أنك تقول: "أسميته" ولو كان مشتقًّا من الوسم لقلت:

---

(١) ٥/٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب (مقدمة المحقق الدكتور/ عبداللطيف محمد الخطيب) ١/١٤.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/٤٥٠٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"وسمته". والثالث- أنك تقول في تصغيره: "سُمَيٌّ"، ولو كان مشتقًّا من الوسم لقلت في تصغيره: "وُسَيْمٌ". والرابع- أنك تقول في تكسيره: "أسماء" ولو كان مشتقًّا من الوسم لقلت: "أوسام"(١).

رابعًا- لا محذورَ في الإجمال(٢):

للاحتمال طريقان: الإلباس والإجمال، والإلباس محذور، لكن الإجمالَ غيرُ محذور، ويتضح ذلك في أنَّ ابنَ الحاج (ت٦٤٧هـ) أجاز أمورًا احتمالية منها تقديم الفاعل وتأخيره في نحو: "ضرب موسى عيسى" بحجة أن العرب لها غرضٌ في الإلباس كما لها غرضٌ في التبيين.

وضعَّف النحاةُ رأيَه؛ لأن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامعُ غيرَ ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء، وإنما هو من باب الإجمال؛ فلمَّا التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرِّق بين حكمهما.

والفرق بينهما: أن الاجمال هو احتمال اللفظ لمعنيينِ أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة (عُمَير) -بزنة التصغير- لاحتمل عندك أن يكون تصغير (عُمَر) كما يحتمل أن يكون تصغير (عَمرو)، من دون أن يكون أحدُهما أسبقَ إلى ذهنك من الآخر. وأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع، وذلك كما في المثال السابق، ألا ترى أنك لو قلت: "ضرب موسى عيسى" لَاحتمل هذا الكلام أن يكون "موسى"

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٩/١ وما بعدها.
(٢) ينظر: حاشية الصبان ٣١١/١.

مضروبًا، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضاربٌ؛ بسبب أن الاصل أن يكون الفاعلُ واليًا لفعله، ولا يمكن أن يكون هذا من مقاصد البلغاء(١).

تلك بعض آثار الاحتمال في القواعد النحوية، ومن المؤكَّد أن هناك آثارًا أخرى يطول الحديث بذكرها؛ فهي تحتاج إلى بحثٍ مستقلٍّ، والآن ندخل في نطاق البحث بعرض روافع الاحتمال في النحو العربي اللفظية والمعنوية.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٥٩٤، ٥٩٥، وأوضح المسالك ٢/١٠٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٦٥، ١٦٦، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٤٤٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفصل الأول : روافع الاحتمال اللفظية

المبحث الأول : من الأسماء

هناك أسماء كان لها دورٌ واضحٌ في رفع الاحتمال منها اسمان منصوبان هما التمييز والحال؛ لما لهما من تشابُهٍ كبيرٍ، ورفع التمييز للاحتمال أقوى من الحال، وسيتضح ذلك عند عرضهما:

أولًا- التمييز:

من المشهور أن الغرض الأساس من التمييز هو التفسير بعد الإبهام؛ والإبهام ينتج عن تعدُّدٍ للاحتمالات؛ فيجيء التمييز رافعًا لتلك الاحتمالات، سواء أكان تمييز ذات مثل كلمة (كيلة)؛ فإنها غامضة المدلول، مبهمة، لا تعيين فيها؛ لاحتمال أن تكون الكيلة قمحًا، أو ذرةً، أو فُولًا، أو عدسًا...؛ فإذا قلنا: "كيلة قمحًا" تعيَّن المراد وزال الاحتمال. أم تمييز نسبة نحو: "ازداد المتعلِّم" فلا يقع الغموض على كلمة واحدة ككلمة (كيلة)، وإنما ينصبُّ على الجملة كلِّها؛ فقد نسبنا الازدياد للمتعلم، فأيُّ ازدياد هذا الذي نسبناه له؟ أهو في علمه؟ أم في أدبه؟ أم في ماله؟ أم في جسمه؟ أم في حسن معاملته...؟؛ فالأمر المنسوب للمتعلم غامض مبهم احتمل أكثر من مراد؛ فإذا قلنا: "ازداد المتعلِّم أدبًا" ارتفع ذلك الاحتمال وفُهم المراد(١).

<u>ولرفع التمييزِ الاحتمالَ أحكامٌ نحويةٌ كثيرةٌ أهمها:</u>

- مَنعَ جمهورُ النحويين تقديم التمييز على عامله(٢) لأسباب منها أن التقديم يُخرجُ هذا الباب عن حقيقةِ التمييز؛ لأنّ قولكَ: "تفسًا طابَ زيدٌ" يمنعُ

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤٠٤/١، والنحو الوافي ٤١٤/٢: ٤١٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٠٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٧٩/١، والأصول في النحو ٢٢٣/١، ٢٢٤، والإنصاف ٦٨٢/٢ وما بعدها.

من الاحتمالِ؛ فلا يبقَى عليه اسم التمييز، بخلاف ما إذا تأخَّر فإن الاحتمالَ يكونُ موجودًا؛ فيحاولُ بالتَّمييز رَفعُهُ بعدَ وقوعِهِ[١].

- تقديم التمييز والحال على المخصوص في (نِعمَ) كثيرٌ نحو: "نِعمَ رجلًا زيدٌ" و"نِعم راكبًا محمدٌ"، وتأخيره شاذٌّ ونادر؛ فلا تقول: "نِعم زيدٌ رجلًا". أما في (حبَّذا) فيجوز ذكر التمييز والحال قبل المخصوص أو بعده؛ فتقول: "حبذا رجلًا محمدٌ"، و"حبذا محمدٌ رجلًا"، و"حبذا راكبًا زيدٌ" و"حبذا زيدٌ راكبًا"[٢].

وسرُّ ذلك أن فاعل (حبذا) هو (ذا) الملتصق بها دائمًا لا ينفصل منها وهو حينئذٍ المميَّز وصاحب الحال، أما فاعل (نِعم) في قولك: "نِعم رجلًا زيدٌ" فهو ضمير مستتر، ولو تقدم المخصوص على التمييز فقلت: "نعم زيدٌ رجلًا" لتُوهِّم المخصوص فاعلًا، وهو ما ذهب إليه الكوفيون[٣]؛ فتقديمُهما رفع هذا التوهم.

- التمييز مسُوقٌ لرفع الاحتمال الناشئ من الإبهام، وإذا زال هذا الاحتمال فلا حاجة إلى التمييز؛ لذلك منع سيبويه (ت١٨٠هـ) ومن تبعه الجمع بين التمييز والفاعل المظهر في باب (نعم وبئس)[٤]؛ فلا تقول: "نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ".

أما المبرد (ت٢٨٥هـ) والأكثرون فقد جوَّزوا الجمع بينهما على جهة التأكيد -وهو الأصحُّ-؛ لوروده مسموعًا، ولأن اعتبار رفع الإبهام الذي

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٣٩٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٢٣/١٠، ١٦٦: ١٦٩، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٠٧/٣.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٩١٣/٢.

(٤) ينظر: الكتاب١٧٥/٢، ١٧٦، والانتصار لسيبويه على المبرد ص١٤٠: ١٤٢، والتبصرة والتذكرة ٢٧٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩٦/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وضعه سيبويه يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه، كقولك: "له من الدراهم عشرون درهمًا"، ومثلُ هذا جائزٌ بلا خلاف(١)، ومنه قولــه تعــالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾(٢).

– بالرغم من رفع التمييز الاحتمال إلا أن الاحتمال يكون موجودًا فــي كلِّ تمييز عن جملةٍ هو اسمٌ غيرُ صفة باعتبار معنى جاز فيه الوجهــان(٣)، مثل قولك: "طاب زيدٌ أبًا"؛ فجائز أن يكون زيدٌ هو الأب، أي: "طــاب زيــدٌ نفسُه أبًا"، وجائز أن يكون التمييز ليس لــ"زيد" وإنما هو لأبيــه؛ فيكــون الأصل: "طاب أبُو زيدٍ"(٤).

فيكون في المثال احتمالان؛ ومن ثَمَّ يتمُّ الرجوع إلــى القــرائن التــي تُعينك على المراد.

وذلك بأن تكون هناك قرينةٌ حاليةٌ بأن تُذكَر تلك الأمثلةُ ونحوُها فــي مقام معين، أو يعلم السامع بما يقوله المتكلم، أو غير ذلك، وقد تكون هناك قرينة لفظية بأن يسأل سائل: "ما حال زيد مع أولاده؟"، أو "مــا حــال أبــي زيد؟" فتتميز نسبة التمييز بقرينة السؤال اللفظية، أو باختلاف التمييز ومــا انتصب عنه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا –ولم يكــن التمييــز جنسًــا كــ(الأبوة والرجولة)– نحو: "طاب زيدٌ أبوينِ أو آباءً"، و"طاب الزيدانِ أبًا أو آبــاءً"، و"طاب الزيدونَ أبًا أو أبوينِ"؛ فالتمييز فيما سبق ليس لما انتصب عنه وهو "زيد" بل لمتعلقه(٥) بقرينة عدم مطابقة التمييز لــ"زيد" وهي قرينة لفظية.

---

(١) ينظر: المقتضب١٤٨/٢، والأصول في النحو ١١٧/١، والإيضاح العضدي ص٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤/٣، ١٥.
(٢) من الآية (٣٦) سورة التوبة.
(٣) أمالي ابن الحاجب ٤٠٥/١.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٦٦/٢، ٦٧، وارتشاف الضرب ١٦٢٥/٤.
(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٢٦/٢، ٥٢٧.

"ولا شك أن أمثال هذه العبارات لا يتحدث بها المتكلم العادي من غير أن يستخدمها في مقامٍ ما، ولكن النحوي يأتي بها من غير مقام؛ لغاية الشرح والتوضيح لما يعرض من قواعد"(١).

– يجوز حذف التمييز إذا قُصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما يدل عليه(٢). فالأول كقولك لصاحبك: "معي عشرون" ولم تذكر التمييز، أردت بذلك إبهام الأمر عليه أو على السامعين إذا كان صاحبك فاهمًا قصدَك. والثاني كقولك: "في بيتي من الرجال عشرون" أي: رجلًا؛ بدلالة كلمة "الرجال" قبلها.

– لا يجوز حذف المميَّز؛ لأنه يزيل دلالة الإبهام؛ فالمميَّز هو المبهم الذي به تتعدَّد الاحتمالات، والتمييز رافع للإبهام والاحتمال، إلّا أن يوضع غير المميَّز موضعه، كقولهم: "ما رأيت كاليوم رجلًا"، وقد يحذف من غير بدل كقولهم: "تاللهِ رجلًا" أي: "تالله ما رأيتُ كاليومِ رجلًا"(٣).

ثانياً– الحال:

يتفق الحال والتمييز في أمور، ويفترقان في أخرى، وما يتفقان فيه خمسة أمور؛ فكلاهما اسم، نكرة، فضلة، منصوب، رافع للإبهام(٤).

فالحال يرفع الاحتمالات الناتجة عن الإبهام بسبب سياقاتٍ وقرائنَ معينة مثل التمييز؛ فبقولك: "قدم زيدٌ ضاحكًا" في موقف يتحتَّم أو يحسن فيه هيئة أخرى مثل البكاء أو الصمت أو غير ذلك رفعْتَ احتمالاتٍ معاكسةً للضحك.

---

(١) أسباب التعدد في التحليل النحوي، د/ محمود حسن الجاسم صـ ١٢٠، ١٢١.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٢٧٠.
(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٥/٢٣٩٨.
(٤) ينظر: مغني اللبيب ٥/٤٠٨ وما بعدها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومع اشتراكهما في رفع الإبهام إلا أن الحال يكشف ويفسِّر إبهام الصفة مع العِلم بالذات، والتمييز يكشف ويميِّز ويفسِّر إبهام الذات، فعَينُ الذاتِ تكون مجهولة، لو قال قائل: "عندي عشرون..." وسكتَ، فالعشرون هذه تَصدُق على أيِّ شيءٍ كان، ولا تدري ما هو؟ ففيه إبهام؛ لأن عين العشرين مجهولة، فإذا قال: "عندي عشرون قلمًا" كُشفتْ حقيقة هذه العشرين. بخلاف الحال فالذات معلومة حينما تقول: "قدِم زيدٌ" فهنا تصريح بـ"زيد" المعلوم، لكن هيئته التي جاء بها هي التي فيها إبهام؛ فتزيل الإبهام بقولك: "ضاحكًا"(١).

وعليه يكون الإبهامُ الذي رفعَهُ الحالُ تقديريًّا باعتبار الوجود وإن سلم وروده، إلا في مواضعَ سياقيةٍ محددة، بخلاف الإبهام الذي رفعه التمييز فإنه تحقيقيٌّ مستقرٌّ(٢)؛ ولذا كان التمييز أقوى من الحال في رفعه للاحتمال، ومن ثَمَّ كان تقديم التمييز على عامله ممنوعًا عند الجمهور بقوة عن تقديم الحال(٣)؛ لأن رفع الإبهام والاحتمال يتطلب التأخير، كما وجب تأخير التوكيد وسائر التوابع.

وترتَّبَ على رفعِ الحالِ للاحتمال تنكيرُها؛ فلمَّا رفعتِ الحالُ الاحتمالَ كما رفعه التمييزُ لزمها التنكيرُ كما لزمه(٤).

علمًا بأن أسباب تنكير الحال كثيرة(٥) منها ما يتعلق بالبحث وهو رفع احتمال كونها نعتًا حال النصب(٦)؛ فإذا قلت: "رأيتُ زيدًا الضاحكَ" اشتبه الحال بالنعت، وهذا التعليل غير مستقيم؛ لعدم جريانه في حالتيِ الرفع والجر.

---

(١) ينظر: فتح رب البرية ص٥٤٤
(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤٠٣/١، ٤٠٤.
(٣) ينظر: مغني اللبيب ٤١٣/٥: ٤١٥.
(٤) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص١٦٠.
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٧/٩.
(٦) ينظر: الكناش ١٨٢/١، ١٨٣.

المبحث الثاني : من الأفعال

يقوم الفعل بوجوده وعدمه برفع الاحتمال، وظهر ذلك في مواضع:

الأول- دخول (ظنَّ وأخواتها) على المبتدأ والخبر:

السبب الذي جعل (ظن وأخواتها) تدخل على المبتدأ والخبر هو: لكي تُحدِث في الجملة معنى الظن والعلم اللذينِ لم يتحقق معناهما في المبتدأ والخبر، ألا ترى أن قولك: "زيدٌ منطلقٌ" يجوز أن تكون قلت ذلك عن ظنٍّ وأن تكون قلته عن علم؛ فإذا قلت: "ظننت زيدًا منطلقًا" أو "علمت زيدًا منطلقًا" صرَّحت بالحقيقة وزال الاحتمال(١).

الثاني- مجيء الجملة الفعلية مضافًا إليها:

من المعروف أن الفعل لا يضاف ولا يضاف إليه؛ إذ الإضافة من خصائص الأسماء، لكن تجوز إِضافَةُ الزمان إِلَى الْفِعْل كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٢)؛ لأنَّ بَين الزَّمَان وَالْفِعْل مُنَاسبَةً؛ إِذْ كَانَ الْفِعْل يدلُّ على الزَّمَان؛ فكأنَّك أضفت زَمَانًا عامًّا إِلَى خَاصٍّ؛ فتخصَّص(٣). أو لأن المقصودَ بالإضافة إلى الفعل مصدره؛ من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره؛ فالتقدير فيه: "هذا يومُ نَفْعِ الصادقين صدقُهم"(٤).

"وذهب قومٌ إلى أن الإضافة إنما إلى الجملة نفسِها، لا إلى الفعلِ وحدَه؛ فأضافوا الزمانَ إلى الجملة من الفعل والفاعل، كما أضافوه إلى الجملة من المبتدأ والخبر، فقالوا: "هذا يومُ يقومُ زيدٌ"، كما قالوا: "رأيتُ يومَ

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٧/١.

(٢) من الآية (١١٩) سورة المائدة.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٢/١.

(٤) الإنصاف ١١٤/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

زيدٌ أميرٌ، وزمنَ أبوك غائبٌ". وتكون الإضافةُ في اللفظ إلى الجملة، والمرادُ المصدرُ؛ فلهذا قلت: "هذا يومُ يقوم زيدٌ"، أو "يومُ زيدٌ قائمٌ"، فإنما تريد: "يومُ قيامِ زيدٍ"، فكأنه أضاف إلى مدلولاتِ الجُمل، ومدلولاتُها معانٍ، وإن كانت تتركَّبُ من الأعيان والمعاني. والأزمنةُ تكون ظروفًا للمعاني دون الأعيان، نحو قولك: "القتالُ اليومَ"، ولو قلت "زيدٌ اليومَ" لم يصح؛ فالمُلابسةُ إذًا بين الزمان والمعنى ظاهرةٌ"(١).

من التعليل الأخير –المرجح لديَّ؛ خروجًا من الإضافة إلى الفعل فتكون الإضافةُ إلى الجملة كلِّها– أخذ السهيليُّ (ت٥٨١هـ) علةً معنوية بديعةً في جعل الإضافة إلى الفعل من باب إقحام الفعل رفعًا لشوائب الاحتمال؛ فذكر في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾(٢) أن الليلة من ظروف الزمان، وقد أضيفت إلى الصيام وليس بواقعٍ فيها؛ فلما كان جائزًا في بعض الكلام أن يُضاف الظرف إلى الاسم الذي هو الحدث –وإن لم يكن واقعًا فيه– أضافوه إلى الفعل لفظًا، وهو مضاف إلى الحدث معنًى، وأُقحِم لفظُ الفعل إحرازًا للمعنى، وتحصينًا للغرض، ورفعًا لشوائب الاحتمال؛ حتى إذا سمع المخاطب قولك: "يوم قام زيدٌ" علم أنك تريد: "اليوم الذي قام فيه زيدٌ"، ولو قلت: "يوم قيام زيد" لاحتمل اليوم الذي قام فيه ويقوم، أي ليس مختصًّا بزمان؛ لأن الفعل أبيَن من المصدر؛ حيث يدل على تحصيل زمانه(٣)؛ ولذلك عبَّر في آية المائدة بالمضارع ولو عُبِّر في غير القرآن بالمصدر وقيل: "هذا يومُ نفْعِ الصادقين" لاحتمل المُضيَّ أيضًا؛ فإدخالُ المضارع رفَعَ الاحتمال.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٨٠، ١٨١.
(٢) من الآية (١٨٧) سورة البقرة.
(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٣١.

وبناء على ذلك لو قلت في غير القرآن مكان: "ليلة الصيام": "ليلةَ صيام زيد" ما كان له معنى إلا وقوع الصيام في الليل؛ فهذا الذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظروف إلى الأحداث، وقِسْ على ذلك الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر(١).

وانبنى على ذلك أحكام:

- إقحام الفعل لرفع الاحتمال في هذه المسألة يُصحِّحُ قولَ الكوفيين وابن مالك بجواز بناء الظرف المضاف؛ بدليل قراءة نافع (ت١٦٩هـ): ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ بنصب اليوم(٢)، مع أن المشار إليه هو اليوم نفسُه؛ لاتفاق القراء الستة على الرفع؛ فلو جُعلت الفتحة فتحة إعراب لَامتنع أن يكون المشار إليه اليوم؛ لِاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف وكان يجب أن يكون التقدير مبايناً للتقدير في القراءة الأخرى مع كون الوقت واحدًا والمعنى واحدًا، وهذا ما استدعى إقحام الفعل بتخصيص الزمن رفعًا للاحتمال؛ لأن المراد حكاية القول في ذلك اليوم؛ فلا بدَّ من كونها كذا؛ مما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدُّدِه(٣).

- متى أضفتَ هذه الظروف إلى الجُمَل الفعلية لم يكن فى الجملةِ عائدٌ منها إليها، كما يكون ذلك فى جملة الصفة، والصلة، والخبر، والحال، تقول: "أجيئك حينَ يقومُ زيدٌ"، ولا تقول: "فيه"(٤). وعدم وجود العائد هذا يعطيك دلالة على أن إقحام الفعل له مزيَّة على المصدر الذي يتطرَّق له الاحتمال.

---

(١) ينظر: نتائج الفِكَر ص ٧٤.

(٢) تنظر القراءة في السبعة لابن مجاهد ص٢٥٠، والتيسير للداني ص١٠١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣، وتمهيد القواعد ٣٢٣١/٧.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية ١٥٩/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– لم يؤثِّر اسمُ الزمانِ المضافُ إلى الفعل المضارع فيه؛ فيجرُّه مع إعرابه؛ لأن الإضافة في المعنى إنما هي للمصدر المفهوم منه، ودلالة الفعل على المصدر من قبيل دلالة التضمن، والعرب لا تخبر عن شيء ولا تضيف إليه إلا إذا أتت في الإخبار أو في الإضافة باللفظ الذي يدل عليه دلالة مطابقة؛ فلا تقول: "أعجبني السقف" تعني الحائطَ الذي هو عليه أو خشبةً منه؛ فلذلك لم يؤثِّر الاسم المضاف في الفعل؛ لأنه غير مضاف إليه، من حيثُ إنه لا يدلُّ على المصدر الذي هو اسم الزمان مضافٌ إليه في المعنى دلالة مطابقة(١).

الثالث- عدم إيلاء (أمَّا) فعل:

(أمَّا) حرف فيه معنى الشرط، مؤول بـ"مهما يكن من شيء"؛ لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط؛ ولذلك يجاب بالفاء(٢).

ولا يلي (أمَّا) فعل؛ لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط؛ فلو وليها فعلٌ لَتُوهِّم أنه فعل الشرط؛ وإنما يليها مبتدأ، نحو: "أما زيدٌ فقائم"، أو خبر نحو: "أما قائمٌ فزيد"(٣)؛ فعدم دخول الفعل بعد (أما) رفع احتمال كونه فعل الشرط.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٤٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٣٧، ٤/٢٣٥، والمقتضب ٢/٧١، ٣٥٥، ٣/٢٧.

(٣) الجنى الداني ص٥٢٢.

المبحث الثالث : من الأدوات

للأدوات سواءً أكانت حرفية –وهي الأكثر– أم اسمية دورٌ رائدٌ في رفع الاحتمال، ومنها ما يأتي:

أولًا– أنِ الخفيفة:

من الأدوات المشتركة التي لها أكثر من معنى (أنِ) الخفيفة؛ فتكون مصدرية، ومخففة من الثقيلة، وتفسيرية، وزائدة، وهي ترفع الاحتمال في جميع أوجُهِها، وأوضحَ ذلك الأمرَ السهيليُّ في نتائج الفِكَر(١)؛ حيث ذكر أنَّ (أنِ الخفيفة) تدلُّ على مجرد معنى الحدث دون احتمال زائد عليه، ففيها تحصينٌ للمعنى من الإشكال، وتخليص من شوائب الاحتمال؛ وذلك أنك إذا قلت: "أعجبني قدومُك" احتمل الكلامُ معانيَ منها: أن يكون نفسُ القدوم هو العجب لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضًا أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: "أعجبني أن قدمت" كانت "أن" على الفعل بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان.

وترتَّب على ذلك –عنده– زيادة (أنْ) بعد (لمَّا) الحينية في قولهم: "لمَّا أن جاءَ زيدٌ أكرمتُك"، ولم يزيدوها بعد ظرفٍ سوى (لمَّا)؛ وذلك أن (لما) ليست في الحقيقة ظرف زمان، ولكنه حرفٌ يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول وأن أحدهما كالعلة للآخر(٢)، بخلاف الظرف من الزمان إذا قلت: "حين قام زيدٌ قام عمرٌو"؛ فجعلت أحدَهما وقتًا للآخر على اتفاق لا على

(١) ص٩٧: ٩٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٣٤/٤، والبحر المحيط ١٤٦/٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ارتباط؛ فلذلك زادوا (أنْ) بعدها صيانةً لهذا المعنى، وتخليصًا له من الاحتمال العارض في الظرف؛ إذ ليس الظرف من الزمان بحرف فيكون قد جاء لمعنى كما هو في (لمَّا).

وهذا نحو من المعنى الذي سيقت إليه (لمَّا)؛ لأنه ربطُ فعلٍ بفعلٍ على جهة التسبيب أو التعقيب، فإذا كان التسبيبُ حسُنَ إدخالُ (أن) بعدها زائدةً إشعارًا بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولًا من أجله، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[(١)]. وإذا كان التعقيبُ مجردًا من التسبيب لم يحسن زيادة (أنْ) بعد (لمَّا)، وتأمَّلْه في القرآن تعرف الحكمة إن شاء الله تعالى[(٢)].

وأما (أنِ) التي للتفسير فليست مع ما بعدها في تأويل المصدر، ولكنها تشارك (أنِ) التي تقدَّم ذكرُها في بعض معانيها؛ لأنها تحصينٌ لما بعدها من الاحتمالات، وتفسيرٌ لما قبلها من المصادر المجملات، التي في معنى المقالات والإشارات، ولا يكون تفسيرًا إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النفس؛ لأن الكلام القائم في النفس والغائب عن الحواس في الأفئدة تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء: (اللفظ، والخط، والإشارة، والعقد، والنصب)، وهي لسان الحال، وهي أصدق من لسان المقال؛ فلا تكون (أنِ) المفسرة إلا تفسيرًا لما أُجمل من هذه الأشياء، كقولك: "كتبت

---

(١) من الآية (٩٦) سورة يوسف.

(٢) الراجح لدى النحويين والمفسرين مما وجدته في القرآن أن (أنِ) المزيدة بعد (لما) فائدتها التوكيد؛ بدليل زيادتها في قوله تعالى: "ولما أن جاءت رسلنا لوطًا" [العنكبوت: ٣٤] وعدم زيادتها في قوله تعالى: "ولما جاءت رسلنا لوطًا" [هود: ٧٧] والقصة واحدة [ينظر: الكشاف ٥٤٨/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٥، والتحرير والتنوير ٢٤٤/٢٠، ٢٤٥].

إليه أنِ اخرُجْ"، و"أشرتُ إليه أنِ اذهب"....؛ وبذلك هي رافعة للاحتمالات التقديرية المتصوَّرة في الأذهان.

ثانياً- تاء التأنيث:

إذا أُسند الفعل إلى مضمر مؤنث نحو: "هند قامت والشمس طلعت" وجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل؛ لئلا يُتوهَّم أن هنالك فاعلًا مذكَّرًا منتظَرًا، كأن يقال: "هند قام أبوها والشمس طلع قرنُها"(١)؛ فدخول تاء التأنيث رفع هذا الاحتمال.

ثالثًا- حرف الجر:

يجوز حذف حرف الجر قياسًا مطردًا مع (أنَّ وأنْ)؛ لطُولِهما بالصلة، والطول يستدعي التخفيف، بشرط أن يؤمن اللبس، وذلك بتعيُّنِ الحرف المحذوف، نحو: "عجبتُ من أنْ سافرَ أخوك"؛ فتقول: "عجبت أن سافر"، أي: "من سفره"، ونحو: "عجبت من أنَّك مسافرٌ"؛ فتقول: "عجبت أنَّك مسافرٌ"، أي: "من سفرك".

فإن حصل لبسٌ امتنع الحذف نحو: "رغبتُ في أن أزورك"؛ فلا يحذف حرف الجر هنا؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)؛ فيحصل اللبس(٢)، ولا قرينة تعيِّن أحدهما؛ فذِكر حرف الجر هنا يرفع الاحتمال ويُزيل اللبس.

وإن قيل: حُذف حرف الجر في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾(٣) فالجواب عنه من وجهين: أحدهما- أن يكون حُذف اعتمادًا على القرينة الرافعة لِلَّبسِ. والآخر- أن يكون حُذف لقصد الإبهام؛ ليرتدع بذلك من

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٦١، والتصريح ١/٤٠٧.
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٥١، ١٥٢.
(٣) من الآية (١٢٧) سورة النساء.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يرغب فيهنَّ لجمالهنَّ ومالِهنَّ، ومن يرغب عنهنَّ لدمامتهنَّ وفقرهنَّ[١]. قال ابن هشام: "وَإِنَّمَا اخْتلف الْعلمَاء فِي الْمُقدَّر من الحرفين فِي الْآيَة لاختلافهم فِي سَبَب نُزُولهَا؛ فَالخِلَاف فِي الْحَقِيقَة فِي الْقَرِينَة"[٢].

وحَذفُ حرف الجر في مثل هذا كثيرٌ في القرآن مما احتمل تقديرينِ أو أكثر[٣].

وَمِمَّا يحتمل (في وعن) على التقارض قَوْلُه:

ويرغب أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِيَ خَالِدٌ ... ويرغبُ أَنْ يرضَى صَنِيعَ الأَلائِمِ[٤]

فَإِن قُدِّر (فِي) أَولًا وَ(عَن) ثَانِيًا فمدحٌ، وَإِن عكس فذمٌّ، ولَا يجوز أَن يقدَّر فيهمَا مَعًا (فِي) أَو (عَن) للتناقض[٥].

رابعًا- (ذا) التي تلي (ما) في (ماذا):

تدخل (ذا) على (ما) كثيرًا؛ فتقول: "ماذا فعلت؟"، لكن ما فائدة دخولها؟ ذكر النحاة فائدتين لدخولها:

الأولى- رفع الاحتمال؛ فإنك إذا قلت في (ماذا فعلت؟): "ما فعلت" احتمل الاستفهام والموصولية والنفي، لكنك بإدخالك (ذا) على (ما) رفعتَ الاحتمالاتِ وصارت (ما) نصًّا في الاستفهام.

الثانية- في قولك: "ماذا فعلت؟" قوةٌ ومبالغةٌ في الاستفهام ليست في "ما فعلت؟"؛ ولعل ذلك يعود إلى زيادة حروفها[٦].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢٠٣/٢، ٢٠٤، والكشاف ١٥٥/٢، ١٥٦، وتوضيح المقاصد ٦٢٥/٢.
(٢) مغني اللبيب ٣٢١/٦، وينظر: المحرر في أسباب نزول القرآن ٤٤٥/١: ٤٤٨.
(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٥٠/١ وما بعدها.
(٤) البيت من الطويل بلا نسبة في مغني اللبيب ٦٩٧/٥، وشرح أبياته ١٣٦/٧.
(٥) ينظر: مغني اللبيب ٦٩٧/٥.
(٦) ينظر: معاني النحو ٢٦٤/٤.

•و(ذا) التي تلي (ما) الاستفهامية تحتمل الإلغاء وتحتمل أن تكون بمعنى (الذي)؛ ففي نحو: "ماذا صنعت؟" يحتمل كونها زائدة، أي: "ما صنعت؟"، وبمعنى (الذي) أي: "ما الذي صنعت؟".

وإن كانت (ذا) بمعنى (الذي) صارت (ما) في موضع رفع مبتدأ و(ذا) الموصولةُ وصلتها في محل رفع خبر، والعائد محذوف والتقدير: "ما الذي صنعته؟". وإن كانت (ذا) ملغاةً فإلغاؤها حقيقيٌّ عند الكوفيين؛ فتكون زائدةً والتقدير: "ما صنعت؟"، وحكميٌّ عند البصريين فتركَّب مع (ما) ويجعلان اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام؛ فتكون "ماذا" مفعولًا مقدَّمًا لـ"صنعت"؛ لأن البصريين لا يجوِّزون زيادة شيء من الأسماء[١].

ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب؛ فبدل الأول مرفوع، وكذا جوابه على المختار، وبدل الثاني منصوب وكذا جوابه على المختار؛ لأن حق الجواب أن يطابق السؤال، وقد قُرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[٢] قرأ أبو عمرو (ت١٥٤هـ) برفع "العفو" والباقون بنصبه[٣]؛ فتكون "ذا" في قراءته موصولة، وفي قراءتهم ملغاة[٤].

<u>وهناك أدواتٌ ترفع احتمال الموصولية وتنصُّ على إلغاء (ذا) وهي:</u>

١- دخول حرف الجر عليها؛ وحينئذٍ تثبت ألف (ما) كقولك: "لِماذا جئت؟"؛ فلا تصح موصولية (ذا) هنا؛ لأن حرف الجر لا يدخل على

(١) ينظر: التصريح ١/١٦٣.
(٢) من الآية (٢١٩) سورة البقرة.
(٣) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص١٨٢، والتيسير في القراءات للداني ص٨٠.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١/٤٣٩، ٤٤٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الجملة[١]؛ إذ (ذا) لو كانت موصولة لأصبحت وصِلتَها خبـرًا لـــ(ما)، وإذا كانت ملغاة تُصبح كلمة واحدة مفعولًا بها للفعل الذي يليها؛ فيصـح دخـول حرف الجر عليها دون الموصولة.

٢- دخول نون التوكيد على الفعل التالي لـــ(ذا) نحو قول الشاعر:

وأبلِغْ أبا سعدٍ إذا ما لقيتَه نذيرًا وماذا ينفعَنَّ نذيرُ[٢]

فدخول نون التوكيد في "ينفعنَّ" يقضي بأن "ماذا" كلَّها جاءت استفهامًا، ولا يجوز أن تكون موصولةً؛ لأن الفعل الواقع صلةً لا تدخله نون التوكيد.

٣- السماع عن العرب، نحو قول جرير (ت١١٠هـ) يهجُو الأخطـل (ت٩٠هـ):

يا خُزْرَ تَغلِبَ ماذا بالُ نسوتِكُمْ لا يستفِقْنَ إلى الدَّيْرَينِ تَحنَانَا[٣]

أي: "ما بال نسوتكم؟"؛ فـ"ذا" ملغاة ولا تكون موصولةً؛ لأن العرب لا تقول: "ما الذي بالُك"[٤].

٤- إلحاق (الذي) بـــ(ماذا)؛ فتكون (ذا) ملغاةً لا غير؛ فقولك: "مـــاذا الذي صنعت؟" نصٌّ في الإلغاء[٥]، نحو قول الشاعر:

فماذا الذي يشفِي من الحُبِّ بعدما تَشَرَّبَهُ بطنُ الفؤادِ وظاهرُه[٦]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤٥/٣.
(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في التذييل والتكميل ٤٥/٣، والجنى الداني ص٢٤٠.
(٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ١٦٧/١، وشرح شواهد المغنـي ٧١١/٢، والـدرر اللوامـع ١٥٤/١، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٠/٤. اللغة: خُزْر جمع أخزر: الذي في عينيه ضيق وصـغَر وهو وصف العجم؛ فكأنه نسبه إليهم، وأخرج نسبه من العرب [ينظر: شرح أبيات المغني ٢٢٨/٥، ٢٢٩]، وذهب ابن جني إلى أنه أراد بـ"الخُزْر" الحنازير [ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٤٦/٢].
(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٣١٧/٢، ٣١٨، والتذييل والتكميل ٤٥/٣.
(٥) ينظر: شرح الرضي ٢٤/٣.
(٦) البيت من الطويل لابن الدُّمَينة في ديوانه ص١٨٤، وأمالي القالي ٧٨/١، ٧٩، وشـرح التسـهيل لابن مالك ١٩٨/١.

ويحتمل أن تكون "ذا" موصولة ويكون فيه جمعٌ بين موصولين نحو قوله:

إن الذين الأُلَى أدخلتَهُم بقَرٌ لولا بوادرُ إرعادٍ وإبراقِ(١)

ويخرَّج على التوكيد، أو على أن يكون الموصولُ الثاني خبرًا لمبتدأ محذوفٍ(٢).

خامساً- ضمير الفصل(٣):

إذا أردت أن تخبر عن زيد بأنه مجتهدٌ تقول: "زيدٌ مجتهدٌ"، وإذا أردت تعريف الخبر قصرًا قلت: "زيدٌ المجتهدُ"، وحينئذٍ يلتبس الخبر بالنعت؛ إذ يحتمل أن يكون "المجتهدُ" نعتًا لزيدٍ لا خبرًا عنه؛ لذلك يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر ضميرٌ يسمى (ضمير الفصل)؛ ليرفع هذا الاحتمال ويؤذِنَ من أول الأمر بأن ما بعده خبرٌ لا نعتٌ، وليفيدَ الكلام قصرًا وضربًا من التوكيد؛ فتقول: "زيدٌ هو المجتهد"(٤).

<u>وترتَّب على رفع ضميرِ الفصلِ الاحتمالَ أحكامٌ:</u>

- لضمير الفصل شروطٌ منها أن يسبقه مبتدأ أو ما أصله المبتدأ كاسم (كان وظن وإنَّ) ويتأخر عنه خبر، وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة؛ لتشابُهِهما في المعنى؛ إذ الخبر صفة في المعنى، بالرغم من اختلاف كلٍّ منهما في وظيفته وإعرابه، وأن الخبر أساسٌ في الجملة

---

(١) البيت من البسيط منسوبًا إلى معاوية ﷺ في شرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/١، وتمهيد القواعد ٦٧٧/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤٥/٣، ٤٦.

(٣) عدَّه الأكثرون حرفًا، وقال بعضهم: هو اسم [ينظر: تمهيد القواعد ٥٧٠/١، ٥٧١]؛ لذلك جعلته ضمن الأدوات.

(٤) ينظر: المفصل للزمخشري ص١٧٢، وشرح ابن عقيل ٣٧٢/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

دون الصفة. فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمة، ويجعلها خبرًا، وليست صفة؛ لأن الصفة والموصوف لا يفصل بينهما فاصلٌ إلا نادرًا. نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة، ولكنه قليل، أما مع الصفة فكثير(١).

– لمَّا كانت فائدةُ ضميرِ الفصل صونَ الخبر من توهُّمِه تابعًا نحو: "زيدٌ هو القائمُ" لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قُدِّم الخبر؛ لأنّ تقدمَه يمنع من توهمه تابعًا؛ إذ التابع لا يتقدم على المتبوع. فلو قدِّم المفعول الثاني في (حسبت زيدًا هو خيرًا منك) لتُرِك الفصل؛ لعدم الحاجة إليه مع كونه في محلِّه؛ فلِأنْ يُترك ولا يُجاء به قبل الخبر المقدم أحقُّ وأولَى؛ فلا يقال: "هو القائم زيدٌ"(٢) باعتباره ضميرَ فصلٍ، بل يصبح حينئذٍ ضميرَ الشأن.

– جاز دخول لام الابتداء على ضمير الفصل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ (٣)؛ لأنه مُقوٍّ للخبر؛ لرفعه توهُّم السامع كون الخبرِ تابعًا؛ فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، أي: إذا كان الخبر جملة اسمية(٤).

– قد يقع ضمير الفصل أحيانًا بين ما لا يحتمل شكًّا ولا لَبسًا؛ فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق، وتأكيد معناه بالحصر. والغالب أن يكون ذلك الاسم السابقُ ضميرًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ (٥)؛ فتوسَّط ضميرُ الفصل "نحن" بين كلمتي "نا" و"الوارثين"، مع أن كلمة

(١) ينظر: النحو الوافي ٢٤٦/١.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/١، ١٦٩، وشرح الرضي ٤٦٠/٢.
(٣) من الآية (٦٢) سورة آل عمران.
(٤) ينظر: حاشية الصبان ٤١٧/١.
(٥) من الآية (٥٨) سورة القصص.

"الوارثين" خبر "كان" منصوبة بالياء ولا يصح أن تكون صفة؛ إذ لا يوجد موصوفٌ غيرُ "نا" التي هي ضمير، والضمير لا يوصف(١).

- ربَّما التبس ضمير الفصل بالتوكيد والبدلِ في مواضعَ، والذي يفصِل بينهما أحكام:

أما الفرقُ بين ضمير الفصل والتوكيد فإنّه إذا كان التوكيدُ ضميرًا فلا يُؤكَّد به إلا مضمرٌ، نحوَ: "قمتَ أنتَ"، و"رأيتُك أنت"، و"مررتُ بك أنت". وضمير الفصلُ ليس كذلك، بل يقع بعد الظاهر والمضمر؛ فإذا قلت: "كان زيدٌ هو القائمَ" لم يكن "هُوَ" ههنا إلا فصلًا لوقوعه بعد ظاهرٍ، ولو قلت: "كنتَ أنتَ القائمَ" جاز أن يكون فصلًا ههنا وتأكيدًا.

ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلتَ الضمير توكيدًا فهو باقٍ على اسميته، ويُحكَم على موضعه بإعرابِ ما قبله، وليس كذلك إذا كان فصلًا.

وأمّا الفصلُ بين ضمير الفصل والبدل فإنّ البدل تابعٌ للمُبدَل منه في إعرابه كالتأكيد، إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلتَ من منصوبٍ أتيتَ بضميرِ المنصوب، فتقول: "ظننتُك إيّاك خيرًا من زيد"، وإذا أكَّدتَ أو فصلتَ لا يكون إلا بضمير المرفوع.

ومن الفرق بين ضمير الفصل والتوكيد والبدل أن لامَ الابتداء تدخل على ضمير الفصل، ولا تدخل على التوكيد والبدل؛ لأنّ اللام تفصِل بين التأكيد والمؤكَّد والبدلِ والمبدلِ منه، وهما من تمامِ الأوَّل في البيان(٢).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٣٠، ٣٣١، والنحو الوافي ١/٢٤٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٣٣، ٣٣٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

سادساً- اللام الفارقة:

إذا خُفِّفتْ (إنَّ) المؤكِّدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر جاز إعمالها بقلة؛ فتقول: "إنْ خالدًا مسافرٌ"، وجاز إهمالها بكثرةٍ؛ فتقول: "إنْ خالدٌ مسافرٌ"، وهنا تلتبس (إنِ) المخففة بـ(إنِ) النافية؛ وحينئذٍ تدخل لامٌ فارقةٌ بينهما ترفع احتمال (إنِ) النافية؛ فتقول: "إنْ خالدٌ لمسافرٌ".

وإن أُعمِلت (إنِ) المخففة نحو: "إنْ خالدًا مُسافرٌ"، أو دلَّ دليلٌ على أنها المخففة لا النافية لم تلزم اللام الفارقة؛ لعدم الحاجة إليها(١)، ومن ذلك قول الطِّرِمَّاح (ت١٢٥هـ):

أنا ابنُ أباةِ الضيمِ من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ(٢)

ولو قال: "لكانت" باللام لجاز، ولكن استغنى عنها؛ لكونه في مقام المدح، وتوهُّم النفي هنا ممتنع(٣).

وقد تلحق هذه اللام "إنِ" العاملة إذا حصل لبسٌ، بأن كان إعرابُ الاسم خفيًّا، نحو: "إنْ هذا لقائمٌ"(٤).

سابعاً- (لا) العاملة عمل (إنَّ):

(لا) العاملة عمل (ليس) لها احتمالانِ يصح أن يُنفَى بها الواحد، وأن يُنفَى بها الجنس لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الظهور؛ فإذا قلت: "لا رجلٌ مسافرًا" صحَّ أن تريد: "ليس رجلٌ واحدٌ مسافرًا"؛ فلك أن تقول بعد

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ١٢٨/١، والجنى الداني ص١٣٣، ١٣٤.

(٢) البيت من الطويل للشاعر في ديوانه ص٢٨٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٠٨/١، ٥٠٩، والمقاصد النحوية ٧٥٢/٢، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص١٦٥. ومالك هم رهط الطِّرِمَّاح.

(٣) التصريح ٣٢٧/١. وينظر: التذييل والتكميل ١٣٤/٥.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٤٢٥/١.

ذلك: "بل رجلان"، وصحَّ أن تريد: "ليس أحدٌ من جنس الرجال مسافرًا" ولا يصح أن تقول حينئذٍ: "بل رجلان" للتناقض. وكذلك السامع له أن يفهم نفي الواحد ونفي الجنس؛ لأنها محتملة لهما(١).

وإذا أريد بـ(لا) نفيُ الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال عملت عمل (إنَّ) (٢)؛ فنُصب ما بعدها، وبذلك النصب رفعتِ احتمالَ نفي الوحدة.

وانبنى على رفع (لا) العاملة عمل (إنَّ) للاحتمال أحكامٌ:

– من علل بناء اسم (لا) المفرد هو تضمُّن معنى (مِن) المنوية؛ لأن قولك: "لا رجلَ" بمنزلة "لا مِن رجلٍ"، ونظيره: "ما جاءني مِن رجلٍ"؛ فإنه نصٌّ في الاستغراق وإرادة نفي الجنس(٣)، ورفعٌ لاحتمال الوحدة؛ إذ يحتمل من دون ذكر (مِن): "ما جاءني رجلٌ بل رجلان".

– الأصل في الحروف التي تدخل على الاسم تارةً وعلى الفعل تارةً أخرى أنها لا تعمل، و(لا) النافية من هذا القبيل؛ فكان حقُّها ألا تعمل، ولكنها عملت؛ لأنها لما قُصد بها التنصيص على العموم ورفع احتمال الوحدة اختصَّت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (مِن) الجارة لفظًا أو معنًى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات؛ فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها(٤).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٩٤/١، والتصريح ٣٣٨/١.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٧٢.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٢٤٧/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٢١/١، والجنى الداني ص٢٩١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– لم تعمل (لا) الرفع لئلا يعتقد الرفع بالابتداء، ولم تعمل الجرَّ لئلا يعتقد أن الجر بـ(مِن) المنوية؛ فإنها في حكم الموجودة؛ لظهورها في بعض الأحيان(١)، كقول الشاعر:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألَا لا من سبيلٍ إلى هندِ(٢)

فعملُها النصب رفعٌ لاحتمال الاعتقادين.

– لا العاملة عمل (إنَّ) إنما تكون نصًّا في نفي الجنس إذا كان اسمُها مفردًا. أما إن كان مثنًّى نحو: "لا رجلينِ"، أو جمعًا نحو: "لا رجال" فهي محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعية(٣).

ثامناً- لم النافية:

من المعروف أن (لم) النافية الجازمة للمضارع تقلب زمنه إلى المضي؛ ولهذه الخاصية رفَعتْ (لم) احتمال الزمنين للأفعال، وتمثَّل ذلك في أن الفعلين الماضيين الواقعين بعد همزة التسوية و(أم) يحتملان المضيَّ والاستقبال؛ فقيامك وقعودك في "سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ" يحتملان المضي والاستقبال، لكن دخول (لم) على المعادل ترفع هذا الاحتمال من كليهما، وتخلِّصهما للمضي، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾(٤)؛ لأن المعادل المنفي بـ(لم) ماضٍ من حيث المعنى؛ فوجب مضي الأول. فإن كان المعادل جملةً اسميةً بقي الاحتمال(٥) كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾(٦).

---

(١) ينظر: الجنى الداني ص٢٩١، ٢٩٢، وحاشية الصبان ٣/٢، ٤.
(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح ابن الناظم ١٣٤/١، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٤٨٩/١.
(٣) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢.
(٤) من الآية (٦) سورة البقرة،.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١/١،
(٦) من الآية (١٩٣) سورة الأعراف.

ومن المعروف أن (ما) تكون نافيةً مثل (لمْ)، لكنك إذا عطفتَ على المنفيِّ بـ(ما) احتمل المعطوفُ النفيَ والإثباتَ، وذلك نحو قولك: "ما أعطيتُ زيدًا وأكرمتُ خالدًا"؛ فنفيُ إعطاء زيدٍ ظاهر، لكنه يحتمل نفي إكرام خالدٍ أي: "وما أكرمتُ خالدًا"، ويحتمل الاستئناف أي: إثبات الإكرام لخالد؛ فلا يكون عطفًا.

وهذا الاحتمال غير موجود مع (لم)؛ فقولك: "لم أُعطِ زيدًا وأكرمتُ خالدًا" إثباتٌ للمعطوف لا غير؛ فالتعبير بـ(لم) رفع الاحتمال(١).

تاسعًا- الواو التي تعطف الجمل:

الواو تعطف المفردات اسميةً كانت نحو: "قام زيدٌ وعمرٌو" أم فعلية نحو: "قام زيدٌ وقعد"، وتعطف الجمل نحو: "قام زيدٌ وقعد عمرٌو".

وذكر الرضي أنه يمكن أن يعترِض معترضٌ على عطفها الجملَ بأنه لو لم تجئ بالواو في عطف الجملة بقولك: "قام زيدٌ قعدَ عمرٌو" لعُلِم حصولُ مضموني الجملتين؛ فما فائدتها؟ فأجاب: بلى، ولكن كان يحتمل احتمالًا مرجوحًا: أن تكون الجملة الأولى غلطًا، ويحتمل حصولُ أحد الأمرين، فبالواو صار نصًّا في حصول الأمرين معًا، ففائدة الواو في مثله رفع الاحتمال(٢).

---

(١) ينظر: معاني النحو ١٩٧/٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨٣/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الرابع :من التوابع

جيء بالتوابع لأغراض كثيرة منها رفع الاحتمال، ومما يرفع الاحتمال من التوابع ثلاثة، أقواها التوكيد؛ ولذلك سأبدأ به، يليه النعت والبدل.

أولًا- التوكيد:

الغرض الأساس من التوكيد هو رفع الاحتمال؛ فإذا قلت: "جاء زيدٌ" فالظاهر إسناد المجيء إلى زيد، وليس ذلك نصًّا؛ فيُحتمل -بدلالة السياق أو قرينة الحال- أن يكون المراد: "جاء رسولُ زيدٍ"، أو "كتابُ زيدٍ"؛ فيكون إسنادُ المجيء إلى "زيد" على تقدير مضافٍ؛ فإذا قلت: "جاء زيدٌ نفسُه" أو: "جاء زيدٌ زيدٌ" ارتفع الاحتمال(١).

وترتَّب على رفع التوكيدِ الاحتمالَ أحكامٌ نحوية كثيرة أهمها ما يلي:

- مَنَعَ جمهورُ البصريين توكيدَ النكرة توكيدًا معنويًّا سواءً أكانت محدودة أم غير محدودة؛ لعدم الفائدة(٢)، لكن النحاة الذين جوَّزوا توكيد النكرة المحدودة مثل (يوم وشهر) (٣) استشعروا الفائدة برفع الاحتمال؛ لأن من قال: "صمتُ شهرًا" قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره؛ ففي قوله احتمال؛ فإذا قال: "صمتُ شهرًا كلَّه" ارتفع ذلك الاحتمال(٤).

- يؤكَّد بـ(كلا وكلتا)؛ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن؛ فمن ثَمَّ جاز "جاءني الزيدان كلاهما" و"المرأتان كلتاهما"؛ لجواز

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٢١.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٦٩: ٣٧٢.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٧، وتسهيل الفوائد ص٤٨، وارتشاف الضرب ٤/١٩٥٣.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧.

الاحتمال فيكون الأصل: "جاء أحدُ الزيدين" أو "إحدى المرأتين"، كما قال تعالى: ﴿ يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴾[١] بتقدير: "يخرج من أحدهما" وهو البحر الملح؛ لأن العذب ليس فيه ذلك[٢].

وامتنع على الأصح: "اختصم الزيدان كلاهما"، و"الهندان كلتاهما"؛ لامتناع التقدير المذكور[٣]؛ لأن التخاصم لا يتحقَّق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتمًا؛ فلا فائدة من التوكيد هنا، ومثله: كلُّ ما يدل على التفاعل والمفاعلة، نحو: (تقاتل، وتحارب)، وهذا رأيُ الفراء (ت٢٠٧هـ)، وهشام (ت٢٠٩هـ)، والأخفش(ت٢١٥هـ) في أحد قوليه، والفارسي (ت٣٧٧هـ). وأجاز الجمهور مثل ذلك -على ما فيه من ضعف بلاغي-؛ لأن التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال فقط[٤].

- إذا عطفتَ اسمًا على اسم نحو قولك: "جاء زيدٌ وخالدٌ" فهل يجوز توكيد المعطوف أو المعطوف عليه؟ اختلف النحاة في ذلك؛ فذهب هشام الكوفي إلى عدم جواز توكيد أحد الاسمين أو كليهما؛ فلا تقول: "جاء زيدٌ نفسُه وخالد" ولا: "جاء زيدٌ وخالدٌ نفسُه"، ولا: "جاء زيدٌ وخالدٌ أنفسُهما"؛ لأنك حين عطفت الاسم الثاني على الأول أتبأت مخاطبَك بأنك روَّيت في الأمر ولم تغلط في ذكر أحدهما، وأن كل واحد منهما مستعمل في معناه الذي وُضع له؛ فلم يكن ثَمة احتمالٌ لذكر التوكيد الذي جيء به لرفع الاحتمال.

---

(١) الآية (٢٢) سورة الرحمن.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٢١/١٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩٢/٢، ١٠٠/٥.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٩٥/٣.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٤٢/٣، ٢٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣، وارتشاف الضرب والتصريح ١٣٥/٢، ١٣٦، وضياء السالك ١٥٨/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واختار الرضي[١] جواز التوكيد في هذه الحالة؛ لأنه لا تلازُمَ بين العطف والتروِّي في الكلام، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوُّز باقٍ مع العطف كما كان قبله، وتمثيلُ الرضي بتوكيدٍ لفظيٍّ بقوله: "ضرب زيدٌ زيدٌ وعمرٌو" لا يدفع رأيَه في جواز نوعيِ التوكيد[٢].

– حينما تريد توكيدَ ضميرٍ مرفوعٍ متصلٍ بالنفس والعين أوجب النحاة توكيدَه أولًا بالضمير المنفصل توكيدًا لفظيًّا؛ فتقول: "هندٌ خرجتْ هي نفسُها، وذهبتْ هي عينُها"؛ لأنك لو قلت: "هندٌ خرجتْ نفسُها"، أو: "ذهبتْ عينُها" يحتمل أن المراد: هو خروجُ نفسِها التي بها حياتُها، وذَهابُ عينِها التي تُبصِر بها؛ فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال[٣].

– ذكر النحاةُ أن سرَّ المجي بـ(أجمع) وشبيهاتها بعد (كلّ) هو رفع الاحتمال؛ لتوسُّع كلمة (كل)؛ ففي قوله تعالى:﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[٤] ذكر (أجمعون) ليزول احتمال التوسع من (كل)؛ لأن "كلهم" يجوز أن تكون بمعنى أكثرهم؛ فلما قال: "أجمعون" زال هذا الاحتمال ووقعت الإحاطة على الحقيقة[٥].

ثانياً– النعت:

الأصل في النعت: أن يكون للإيضاح، أو التخصيص؛ فالإيضاح: "هو رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق"؛ ومعنى هذا:

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٧٤/٢.

(٢) ينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد ٣٢٩/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٩/٢، وشرحه للسيرافي ١٧٦/٢، وضياء السالك ١٦٣/٣.

(٤) الآية (٣٠) سورة الحجر، والآية (٧٣) سورة ص.

(٥) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٠٧، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٥٥١، ٥٥٤.

أنه قد يكون لك عدةُ أصدقاءَ كلٌّ منهم يسمَّى خالدًا؛ فإذا قيل لك: "حضر خالدٌ" لم تدرِ أيَّ الخالدِينَ حضر؛ ولذا يلزمه أن يضيف إلى اسمه صفةً توضِّحه لك، كأن يقول: "حضر خالدٌ الشاعر"؛ لذلك فسَّر بعض النحاة الإيضاح في النعت بأنه: رفعَ الاحتمالَ في المعارف(١).

وليس الاحتمال هنا محققًا، وإنما هو تقديري بعيدٌ؛ لاحتمال أن يقع.

أما التخصيص فيكون في نعت النكرة كقولك: "مررتُ برجلٍ طويلٍ"، وليس المراد به هنا رفع إبهامٍ في الموصوف وإنما هو تخصيص له(٢).

وترتَّب على ذلك أنه حدث إشكال بين النعت والتمييز بسبب رفع الاحتمال، وذلك فيما يرد عليه صفة المشتركات كقولك: "أعجبتني العينُ الباصرةُ". فإن "العين" تحتمل أشياءَ مختلفةً كما يحتملها (عشرون) في "معي عشرون جنيهًا"؛ وبذلك يدخل النعت في حد التمييز. والجواب ما قاله ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): أن "العين" لها دلالة على كل واحد من مدلولاتها على البدل؛ وإنما جاء الإبهام اتفاقًا لأجل الاشتراك، بخلاف "عشرون" وشبهه؛ فإنه لا دلالة فيه على واحد من الذوات المخصوصة، والإبهام محقَّقٌ، وقد حصل الفرق بما يخرج عن الحد(٣).

ثالثًا- البدل:

الغرض الأصيل للبدل هو التقوية ورفع الاحتمال كما كان ذلك في التوكيد والنعت، ألا ترى أنّك إذا قلت: "جاءني أخوك" جاز أن تريد كِتابَه أو رَسُولَه، فإذا قلت: "زَيْدٌ" زال ذلك الاحتمالُ، كما لو قلت: "نفسُه"، أو"عينُه"

(١) ينظر: التصريح ١٠٨/٢.
(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤٠٤/١.
(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤٠٤/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

في باب التوكيد، ويحصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بـ(النفس) و(العين) ومن البيان ما يحصل بالنعت، ولو انفرد كلٌّ واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما، كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما(١).

وترتَّب على رفع البدلِ الاحتمالَ أحكامٌ أهمُّها:

- لتحقيق الغرض من البدل وهو التقوية ورفع الاحتمال لا يصح أن يتحدَّ لفظ البدل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادةَ بيانٍ وإيضاحٍ؛ فلا يصح في مثل: "يا زيدُ زيدُ" إعراب كلمة "زيد" الثانية بدلًا عند ابن مالك(٢)، وإن جوَّزها الأكثرون(٣).

- مع اشتراك التوكيد والنعت والبدل في رفع الاحتمال إلا أن البيانَ في البدل مقدَّمٌ وفي التوكيد والنعت مؤخَّرٌ؛ لذلك فإن قولَ النحويّين: البدل في حكمِ تَنْحِيَةِ الأوّل الذي هو المبدلُ منه ووَضْعِ البدل مكانَه ليس ذلك على معنَى إلغاء المبدل منه وإزالةِ فائدته، بل على معنى أنّ البدلَ قائمٌ بنفسه، وأنّه معتمَدُ الحديثِ، وليس مُبيِّنًا للمبدَل منه كتَبْيينِ النعت الذي هو من تمام المنعوت. والدليلُ على أنّ المبدل منه ليس بمُلْغًى ولا مطّرَحًا أنّك تقول: "زيدٌ رأيتُ أباه عمرًا"؛ فتجعل "عمرًا" بدلًا من "أباه"؛ فلو كان المبدلُ مطّرحًا لكان تقديرُ الكلام: "زيدٌ رأيتُ عمرًا"؛ فتبقى الجملةُ التي هي خبرٌ بلا عائدٍ، وذلك ممتنع(٤).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٠٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٢٠٣، وحاشية الصبان ٣/٢٢٩، والنحو الوافي ٣/٦٦٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦٢، ٢٦٣.

– من المعروف أن البدل (المباين) ثلاثة أنواع: بدل الغلط كقول المتكلم: "من الخلفاء العباسيين المأمون بن المنصورِ الرشيدِ" غلط المتكلم فأبدل، وبدل النسيان كقول المتكلم: "صليت العصرَ الظهرَ" نسي فأبدل، وبدل الإضراب كقوله: "سافرتُ في قطارٍ طائرةٍ" إضرابًا لا غلطًا ولا نسيانًا.

والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البدل قدر الاستطاعة؛ لأن احتمال اللبس فيه كبيرٌ، ويحتاج إلى قرينة توضِّح وتمنعُ اللبس. وأحسن من هذه القرينة أن يتقدم على كل نوع –مباشرة– حرف العطف (بل) المفيد للإضراب؛ لأن وجود هذا الحرف يؤدي إلى إعراب ما بعده معطوفا لا محالة. وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت، ذلك الاحتمال الذي قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف (بل) وبمجيئه يرتفع الاحتمال وتنتقل المسألة من البدل إلى العطف[١].

---

(١) ينظر: النحو الوافي ٣/٦٧٠: ٦٧٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفصل الثاني : روافع الاحتمال المعنوية

المبحث الأول : ظهور العلامة الإعرابية

عند تعدُّدِ الاحتمالاتِ تقومُ العلامة الإعرابية الظاهرة –لا المقدَّرة– برفعها، ولا أدلَّ على ذلك من قولك: "ما أحسن زيد" من دون إعراب؛ فتحتمل الجملة النفي والتعجب والاستفهام، لكن بالإعراب يرتفع الاحتمال ويتمُّ التنصيص على أحد المعاني الثلاثة؛ فرفعُ "زيد" بالفعل "أحسنَ" يجعل الكلام نفيًا، ونصبُه بالفعل "أحسنَ" يجعل الكلام تعجبًا، وجرُّه بإضافة "أحسنُ" الاسمية المرفوعة إليه يجعل الكلام استفهامًا(١).

وكذلك الأمر في العطف بالواو في قولك: "جاءني زيدٌ وعمرٌو"؛ فيحتمل تصاحُبُ الرجلينِ في المجيء، ويحتمل حصولُ مجيء أحدهما قبل الآخر، والنصبُ يرفع الاحتمال ويصيِّره نصًّا في المصاحبة.

أما في قولك: "أكرمتُ زيدًا وعمرًا" فلا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة، لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر(٢).

وكذلك الأمر في باب الاشتغال؛ فإذا قلت: "كلّ رجلٍ أكرمته هنا" إن أردت التنصيص على أن الفعل ليس صفةً نصبتَ المشغول عنه المتقدم مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(٣)، وإذا أردت الاحتمال رفعتَ. وإيضاح ذلك أنه لو رُفِعتْ "كل" في الآية لدلَّت على معنيينِ: إما أن يكون "خلقناه" خبرًا عن "كل" فيكون المعنى: "إنا خلقنا كلَّ شيء بقدر"، وإما أن يكون "خلقناه" صفة لـ"كل" والخبر "بقدر"؛ فيكون المعنى: "كلُّ شيءٍ مخلوقٍ لنا

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص٤٦، وعلل النحو لابن الوراق ص١٤٢، ١٤٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥١٦/١.

(٣) الآية (٤٩) سورة القمر.

بقدر"؛ ومقتضى ذلك أن هناك خالقًا مع الله سبحانه؛ فما خلقه الله خلقه بقدر، وما خلقه غيره قد يكون ليس مخلوقًا بقدر -تعالى الله عن ذلك؛ لذلك رفعَ النصبُ الاحتمال(١).

كما أنه إذا أردت التنصيص على أن الفعل صفة رفعتَ الاسم المتقدم، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ (٢)، وإذا أردت الاحتمال نصبتَ، وإيضاح ذلك أنه لو نُصِبتْ "كل" في الآية لكان المعنى: "فعلوا كلَّ شيءٍ في الزبر"، وهو غير مراد، وإنما المراد أن ما فعلوه مثبَتٌ في الزبر؛ فـ"فعلوه" صفةٌ لـ"شيء"، و"في الزبر" خبر، والنصب لا يؤدي هذا المعنى؛ لذلك رفع الرفعُ الاحتمال ونصَّ على المعنى المراد(٣).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨/٢، ومعاني النحو ٣٣/١، ١٣٦/٢.

(٢) الآية (٥٢) سورة القمر.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٥/٢، ٩٦، ومعاني النحو ١٣٨/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثاني : القرائن

عند اختفاءِ العلامةِ الإعرابيةِ أو اتحادِها لا يرتفع الاحتمال؛ لذلك يتم اللجوء إلى القرائن؛ فالاحتمالات المرفوعة بالإعراب الظاهر في المثال الفائت: "ما أحسن زيد" لا يرفعه الإعراب المقدر في قولك: "ما أزكى عيسى"؛ فلا يتضح المراد هل هو نفيٌ أو تعجُّبٌ أو استفهامٌ؟ وحينئذٍ تبقى الاحتمالات الثلاثة، ولا تُرفَع إلا بالقرائن.

ومن ذلك وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول في نحو: "أكرم موسى عيسى"؛ لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر بسبب تقدير العلامة الإعرابية؛ فيقع اللبس والاحتمال، ولو وُجِدتْ قرينةٌ معنويةٌ مثل: "أرضعتِ الصغرى الكبرى"، و"أكل الكمثرى موسى"، أو قرينة لفظية مثل: "أكرمَتْ موسى سلمى"، و"أكرم موسى العاقلَ عيسى" ارتفع الاحتمال وزال اللبس؛ فجاز تقديم المفعول على الفاعل(١).

وظهر دور القرائن في رفع الاحتمال دون اختفاء إعرابٍ -عند ابن مالك- في العطف بـ(حتى)؛ فمن المعروف أن (حتى) تكون ابتدائيةً وجارَّةً وعاطفةً(٢)، والعطفُ بها قليلٌ؛ ولقلته أنكره الكوفيون وأعربوا ما بعدها على إضمار عامل(٣).

ولا يعطف بها إلا ما كان بعضًا من المعطوف عليه، فتقول: "أكرمتُ القومَ حتى زيدًا"؛ فـ"زيدًا" بعضٌ من "القوم"، أو كبعض منه، كقولك: "أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها"، فالحديث ليس بعضًا من الجارية، ولكنه

(١) ينظر: شرح قطر الندى ص١٨٥، ١٨٦.
(٢) ينظر: الكتاب ٩٦/١، ٩٧، والجنى الداني ص٥٤٢.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٧٨/٤، وهمع الهوامع ٢١٥/٣.

كبعض؛ لأنه معنى من معاني المحدِّث[١]. وهذا الشرط موجود أيضًا في (حتى) الجارة[٢]، وبناءً عليه فإذا عُطف بـ(حتى) على مجرور نحو: "مررتُ بالقومِ حتى زيدٍ" اختلطت (حتى) الجارة بالعاطفة؛ فتحتمل الأمرين، والأوْلَى الحمل على الجارة؛ لأن العطف بـ(حتى) قليلٌ -كما مر-.

أما إذا أراد المتكلم (حتى) العاطفة لا الجارة فالنحاة قرَّرُوا إعادة حرف الجر رفعًا لاحتمال الجرِّ بها -وهو الاحتمال الأقوى-؛ فتقول: "مررتُ بالقوم حتى بزيدٍ"[٣]، وهنا يكون السؤال: هل زيد داخل في المرور كالقوم أو المرور انتهى عنده لا بِهِ؛ فهو خارج من المرور؟ والجواب: أن هناك اختلافًا بين النحويين في ذلك يطول ذكره[٤]، والمتكلم لا يريد الغاية فقط التي فيها اختلاف في الدخول والخروج، وإنما يريد الجمع كذلك، الذي هو نصٌّ في الدخول؛ إذ (حتى) العاطفة تدل على الجمع كواو العطف؛ فيكون مراده أن المرور كان بالقوم وزيدٍ، والسامع لا يفهم ذلك المراد إلا بإعادة حرف الجر؛ إذ لا يدخل حرف جر على مثله[٥].

وتلك الإعادة واجبةٌ عند الجليس النحوي[٦][٧] راجحة عند ابن السراج(ت٣١٦هـ)[٨]، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٩]، والرضي

(١) ينظر: المفصل ص ٤٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٧، ٣٥٨.
(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٥٣.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٦، ومغني اللبيب ٢/٢٨٤.
(٤) ينظر ذلك الاختلاف في ارتشاف الضرب وحواشيه ٤/١٧٥٤، ١٧٥٥.
(٥) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب ١/٤٧٢، ٤٧٣.
(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، له كتاب ثمار الصناعة في النحو، توفي بعد سنة ٣٤٠هـ [ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص١٢٣، ومعجم المؤلفين ٤/٦٥].
(٧) ينظر: همع الهوامع ٣/٢١٤.
(٨) ينظر: الأصول في النحو ١/٤٢٥.
(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٧/٣٤٥٥. وقول ابن عصفور في كتابه شرح الإيضاح، وهو مفقود.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(ت٦٨٨هـ)[١]، ووجهُ رأيهِم أن الإعادة لرفع احتمال كونها جارة، ولا يشترط في الكلام أن يكون نصًّا في المقصود، بحيث ينتفي عنه الاحتمال[٢]- مشروطةٌ عند ابن مالك بألَّا يتعين العطف[٣]، وتعيينُ العطف يكون بقرينة تدلُّ عليه نحو: "مررتُ بالقومِ حتى زيدٍ أيضًا"؛ إذ المعنى: "مررتُ بالقوم حتى مررتُ بزيد أيضًا"، وهذا المعنى لا يعطيه إلا العطف[٤]، فالأَيضِية في المثال تمنع الجر.

والراجح ما ذكره ابنُ مالك؛ إذ تلزم إعادة حرف الجر خوفًا من اللبس على السامع وبيانًا لمراد المتكلم، وإن تعيَّن العطف بقرينةٍ رافعة للاحتمال فلا حاجة للإعادة.

وانبنى على ذلك وجوب إعادة حرف الجر -عند ابن الخبَّاز (ت٦٣٧هـ)- حينما يكون المعطوفُ عليه ضميرًا، كقولك: "مررتُ بهم حتى بزيدٍ"؛ لئلا يلزم العطف على ضمير مجرور دون إعادة الجار[٥].

---

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٧٦/٤.

(٨) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب ٤٧٣/١.

(٩) ينظر: تسهيل الفوائد ص١٧٥، ١٧٦.

(١٠) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٤/٢.

(٥) ينظر: توجيه اللمع ص٢٤٤.

المبحث الثالث : التأكيد

بعد عرض التوكيد الاصطلاحي الرافع للاحتمال في مبحث التوابع في الروافع اللفظية أريد أن أسجِّل في هذا المبحث أن هناك كلامًا يحتاج إلى تأكيد، وغالبًا ما يكون التأكيد بغرض رفع الاحتمال وإزالة الشك، وتمثَّل ذلك في كلمات جيء بها للتأكيد منها:

١- المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة نحو: "هو أبي حقًّا"؛ فإنَّ قولكَ: "هو أبي" يحتملُ أنك أردتَ الأبوة المجازيَّةَ، وقولكَ: "حقًّا" رفعَ هذا الاحتمال(١).

قال الصبان (ت١٢٠٧هـ): "الذي يظهرُ لي أن "حقًّا" هنا بمعنى (حقيقة)؛ ليكون رافعًا لاحتمال المجاز، أما إذا كان "حقًّا" بمعنى (ضد الباطل) فهو غير رافع؛ لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز، كأن يريد بنوّةَ العلم"(٢).

وانبنى على هذا أن للمصدر المؤكِّد لمضمون الجملة قسمين: الأول- جائز التعريف، نحو: "هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ"؛ فجملة "هذا زيد" تحتمل الصدق والكذب، فإذا قلت: "الحق" فقد حقَّقتَ أحدَ الاحتمالين؛ فرفعت الاحتمال الآخر، وكأنك قلت: "أحقٌّ ذلك الحقَّ أو حقًّا"، فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرتَ وأردتَّ القصر قلت: "لا الباطلَ" بالنصب عطفًا على "الحق". والثاني- واجب التعريف، نحو: "لا أفعل كذا ألبتة"؛ فجملة "لا أفعل كذا" تحتمل استمرار النفي وانقطاعه، فإذا قلت: "البتة" حقَّقتَ استمرار النفي ورفعتَ انقطاعه(٣).

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ٢١٤/١.

(٢) حاشية الصبان ١٧٥/٢.

(٣) ينظر: التصريح ٥٠٥/١، ٥٠٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- نون التوكيد، كأن يقال لك: "أكثِرْ من الحُسَّاد بفضلك، ولا تُكثِر من الأعداء بجهلك"؛ فقد تزعم أن المتكلم يعرض عليك كل مسألة من هذه المسائل عرضًا مجردًا، أي: خاليًا من رغبته القوية وتشدُّده في مطالبتك بالتنفيذ أو بالترك، خاليًا من الحرص على تأديتك ما تحدَّث بشأنه أو عدم تأديتك، وتصديقك به أو عدم التصديق.

وقد يكون لك الحقُّ في هذا الزعم؛ فليس في الكلام ما يبعده، فلو رغب المتكلم أن يُبعد الزعم، ويُشعر السامعين بتمسُّكِه بمضمون كلامه، وتشدُّده في التنفيذ والتأدية، وحرصه على تصديق ما قال لزاد في الكلام ما يدل على هذه الرغبة؛ كأن يزيد (نون التوكيد) على آخر الفعل المضارع أو الأمر؛ فإنَّ زيادتها تُفيد معنى الجملة قوةً وتُكسبه تأكيدًا؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق، وتجعله مقصورًا على الحقيقة الواضحة من الألفاظ، دون ما وراءها من احتمالات؛ فلو قيل في المثال السالف: "أكثرنَّ...، ولا تُكثرنَّ..." لكان مجيء نون التوكيد بمنزلة القَسَم(١) ورافعة للاحتمال.

٣- هناك ألفاظٌ زيدت لتأكيد المعنى ورفع الاحتمال أوضحها ابن فارس (ت٣٩٥هـ) بقوله: "قول العرب: "عَشَرةٌ وعَشَرةٌ فتلك عشرون" زيادة في التأكيد، ومنه قوله -جلَّ ثناؤه: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(٢)، وإنما قال هذا لنفي احتمال أن يكون أحدُهما واجبًا إما ثلاثة وإما سبعة؛ فأُكِّد وأزيل التوهُّمُ بأن جُمِعَ بَيْنَهما"(٣).

---

(١) ينظر: النحو الوافي ١٦٨/٤.
(٢) من الآية (١٩٦) سورة البقرة.
(٣) الصاحبي ص ٢١٠.

وانبنى على ذلك حكم أقامه الزمخشري (ت٥٣٨هـ)؛ حيث جعل الواو تأتي للإباحة مثل (أو)، مستدلًّا بمجيء قوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ رفعًا لتوهُّم الإباحة في قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾[١]، وتبعه الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ) في ذلك[٢].

وردَّه ابن هشام (ت٧٦١هـ) بأنه لا تُعرَف هذه المقالة لنحوي[٣]، والصحيح جوازها ووجودها على لسان السيرافي (ت٣٦٨هـ) القائل: "مما يقع فيه (الواو) و(أو) بمعنى واحد: ما كان من التخيير بمعنى الإباحة، كرجلٍ أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال له: "دع مجالسةَ أهلِ الريب وجالسِ الفقهاءَ والقراءَ وأصحابَ الحديث"، أو قال له: "جالسِ الفقهاءَ والقراءَ أو أصحاب الحديث"؛ فذلك كله بمعنى واحد؛ لأن مفهوم الكلام أنه لا يمكنه مجالسة جميع من ذكره وإن كانت بالواو"[٤].

ومن هذا النوع من التأكيد قوله -جلّ ثناؤه: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[٥] إنما ذكر الجَناحين مع إمكان الاستغناء عنه؛ لأن العرب قَدْ تُسمِّي الإسراعَ طيرَانًا، قال رسول الله ﷺ: "كلَّما سَمعَ هَيْعةً أو فزعةً طار عليه"[٦] [٧]؛ فرفع بذكره ذلك الاحتمال.

---

(١) ينظر: الكشاف ٤٠٥/١.
(٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٢٢١/٣.
(٣) ينظر: مغني اللبيب ٤١٥/١، ٤١٦.
(٤) شرح الكتاب ٤٤٠/٣.
(٥) من الآية (٣٨) سورة الأنعام.
(٦) ينظر الحديث في صحيح مسلم ١٥٠٣/٣، باب فضل الجهاد والرباط، حديث رقم (١٨٨٩)، وسنن ابن ماجه ١١٩/٥، باب العزلة، حديث رقم (٣٩٧٧).
(٧) ينظر: الصاحبي ص ٢١٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الرابع : الزيادة

للزيادة أغراض كثيرة، وثَمَّةَ حروفٌ زِيدت لرفع الاحتمال منها:

أولًا- زيادة الفاء:

قد يشتبه الاسم الموصول بالشرط فتدخل في جوابه الفاء(١)، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٢)، ونحو: "الذي يدخل الدار فله مكافأة"؛ فإن دخول الفاء معناه أن المكافأة تترتَّبُ على دخول الدار ترتُّبَ الجزاءِ على الشرط؛ فيكون دخولُ الدار سببًا للحصول على المكافأة.

وأما إن حذفت الفاء فقلت: "الذي يدخل الدار له مكافأة" فيحتمل السببية وغيرها، أي: يحتمل أن المكافأة مترتِّبة على الدخول كالجملة السابقة، ويحتمل أن المكافأة ليست مترتبة على الدخول، بل هي له قبل أن يدخل؛ وعلى هذا فحذف الفاء أقام احتمالين ودخولها رفع أحد الاحتمالين وأفاد التنصيص على السبب(٣).

فإن قلت: فكيف تُجعلُ الفاءُ زائدةً وهي تفيد معنى الجواب؟ قلت: إنما جُعلتْ زائدة؛ لأن الخبرَ مستغنٍ عن رابطٍ يربطه بالمبتدأ، ولكن المبتدأ لما شابَهَ اسمَ الشرط دخلت الفاء في خبره تشبيهًا له بالجواب، وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة. وبالجملة فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط(٤).

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٤٠، ١٤١، ٣/١٠٢، والأصول في النحو ٢/١٦٨،
(٢) الآية (٢٧٤) سورة البقرة.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٤٩٤، ٣/٣١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٥٢، ومغني اللبيب ٢/٤٩٧، ومعاني النحو ٢/١٤٠، ٤/١٢٧.
(٤) الجنى الداني ص٧٠.

وانبنى على زيادة هذه الفاء أحكام:

- وجوب تأخير الخبر المقترن بالفاء؛ لأنها دخلت لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط(١).

- المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء؛ ومِن ثَمَّ جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط، نحو: "الذي يأتيني فله درهم"، وامتنع في الاختيار جزمُه عند البصريين، ولم يجيزوا: "الذي يأتيني أُحسنْ إليه" بالجزم، إلا في الضرورة؛ لأن (الذي) وُضعت وصلة إلى وصف المعارف بالجُمل؛ فأشبهت لام التعريف، فكما أن لام التعريف لا تجزم فكذلك (الذي). ولأن الجملة التي توصل بها لابد أن تكون معلومة للمخاطب، والشرط لا يكون إلا مبهمًا. ولأن (الذي) مع صلتها اسم مفرد، والشرط مع ما يقتضيه كلمتان مستقلتان(٢).

وأجاز الكوفيون جزمَه في الكلام تشبيهًا بجواب الشرط، ووافقهم ابن مالك(٣).

- اشتُرِط وَصْل (الذي) بالفعل؛ لأنّ الشرط لا يكون إلا بالفعل ألبتّةَ؛ فلو قلت: "الذي أبوه قائمٌ له درهم" لم يجز دخولُ الفاء في الخبر هاهنا؛ لعدمِ مشابَهةِ الشرط(٤).

- مما يجري مجرى (الذي) هنا (كل) في قولك: "كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهم"؛ لأنك إنما توجب الدرهم بسبب إتيانه؛ فتضمر معنى المجازاة؛ فدخلت الفاء من أجلها(٥). ولو لم تدخل الفاء لَظَلَّ احتمالُ السببيةِ وغيرِها موجودًا.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، وهمع الهوامع ٣٨٦/١.
(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٨٨٠/٢.
(٣) ينظر: التسهيل ص٢٣٧، وشرحه لابن مالك ٨٣/٤، وهمع الهوامع ٥٥٠/٢.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٢/١.
(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٩٤/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانياً- زيادة (لا) في العطف:

لزيادة (لا) حالة العطف موضعان ترفعان فيهما الاحتمال:

الأول- بعد الواو العاطفة:

في قولك: "جاء زيدٌ وعمرٌو" احتمالات ثلاثة: مجيئهما معًا في وقت واحد، ومجيء "زيد" قبل "عمرو"، ومجيء "عمرو" قبل "زيد"، والذي يرفع الاحتمالات الثلاثة الإعراب؛ فنصب "عمرو" على المعية نصٌّ في مجيئهما في وقت واحد.

وإذا نفيت نحو: "جاءني زيدٌ وعمرٌو" مثلًا، وقلت: "ما جاءني زيدٌ وعمرٌو" بلا قيد فهو في الظاهر نفيٌ للاحتمالات الثلاثة، أي: لم يجيئا لا في وقت واحد، ولا مع الترتيب.

والأكثر ألا يعطف على المنفي بالواو إلا وبعد الواو (لا) نحو: "ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو"؛ لتوكيد النفي، وخوفًا من أن يكون المراد: "ما جاءني زيدٌ مع عمرٍو" أي: في وقت واحد؛ فجيء بـ(لا) رفعًا لهذا الاحتمال، وبيان أن المراد نفي الاحتمالات الثلاثة حال الاجتماع والافتراق(١).

وتعيَّن دخول (لا) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾(٢)؛ لئلا يتوهم أن "الضالين" داخلٌ في حكم "المغضوب عليهم" أو وصفٌ لهم(٣)؛ فرفعتْ هذا التوهُّم.

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٣٨٣/٤، ٣٨٤، ومغني اللبيب ٣٥٢/٤: ٣٥٦.

(٢) من الآية (٧) سورة الفاتحة.

(٣) ينظر: الصاحبي ص١٢٢، ونتائج الفِكَر ص٢٣٩.

وترتَّب على ذلك أمران:

الأول- إن أردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد، نحو: "ما جاءني زيدٌ وعمرٌو معًا"، أو "ما جاءني زيدٌ أولًا وعمرٌو ثانيًا"، أو "ما جاءني زيدٌ ثانيًا وعمرٌو أولًا"؛ فيرتفع بعد أن تقيد بأحد الاحتمالاتِ الاحتمالانِ الآخرانِ[١].

الثاني- لو كررتَ العامل وقلت: "ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرٍو" فهو عند سيبويه نفيٌ لمرورينِ[٢]، كأن السامع توهَّم أنه حصل مرورٌ واحدٌ؛ فرفعت بهذا التكرار وهمَه. وعند المازني (ت٢٤٩هـ) هو نفيٌ للاحتمالات الثلاثة كما كان من دون تكرير العامل؛ لأن حرف النفي لا يغيِّر ما بعده عما كان عليه قبل دخوله.

وقول المازني أقرب -عند الرضي-، وتكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة (لا) بعد الواو وأكثر[٣].

والسيرافي وابن عصفور رجَّحا قول سيبويه -وهو الأصحُّ-؛ لمنع اللبس وبيان مقصود الكلام، وحجة المازني بأن النفي لم يغيِّر شيئًا مردودةٌ بأنه قد وُجِد النفيُ مغيِّرًا لما دخل عليه عن حاله قبل ذلك، ألا ترى أنك تقول في نفي (سيفعل): "لن يفعل"، وفي نفي (قد فعل): "لمَّا يفعل"، وفي نفي (فعل): "لم يفعل"، ولا تقول: "لن سيفعل" ولا: "لما قد فعل"، ولا: "لم فعَلَ"؛ فإذا كانوا يغيِّرون ما بعد حرف النفي عمَّا كان عليه لغير ضرورة فالأحرى أن يجوز ذلك إذا دعَتْ إليه ضرورة وهي خوف اللبس[٤].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٨٤.
(٢) ينظر: الكتاب ٤٢٨/١، ١٨٧/٢.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨٣/٤، ٣٨٤.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٣٦/٢، وشرح الجمل ٢٥٧/١، ٢٥٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني- قبل (بل) العاطفة:

إذا جاءت (بل) بعد كلامٍ مُوجَبٍ أو أمرٍ نحو: "قام زيدٌ بل عمرٌو" و"اضرب زيدًا بل عمرًا" فالمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه؛ فيكون الإخبار عن قيام زيد أو الأمر بضربه غلطًا يمكن أن يكون حدث منه قيام أو لم يحدث، ويمكن أن يكون هناك أمرٌ بالضرب أو لم يكن، أي: هناك احتمالان قائمان.

لكنك إذا ضممتَ (لا) إلى (بل) بعد الإيجاب أو الأمر، نحو: "قام زيدٌ لا بل عمرٌو"، و"اضرب زيدًا لا بل عمرًا" ارتفع الاحتمال؛ لأن معنى (لا) يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدم، لا إلى ما بعد (بل)؛ ففي قولك: "لا بل عمرٌو" نفيت بـ"لا" القيام عن "زيد"، وأثبتَّه لـ"عمرو" بـ"بل"، ولو لم تجئ بـ"لا" لكان قيام "زيد" في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن يثبت وألَّا يثبت؛ فزيادة (لا) رفعت الاحتمال. وكذا في الأمر، نحو: "اضرب زيدًا لا بل عمرًا"، أي: "لا تضرب زيدًا بل اضرب عمرًا"، ولولا (لا) المذكورة لاحتمل أن يكون أمرًا بضرب زيد[1]؛ فرفعتْ (لا) هذا الاحتمال.

ثالثًا- زيادة (مِن) الجارة:

من روافع الاحتمال (مِن) الزائدة؛ فجيء بها لرفع احتمال الجنسية والعددية، مثل قولك: "ما غاب رجلٌ" جملة قد يفهم منها أن نفي المعنى منصبٌّ على رجل واحد دون ما زاد عليه، أي: إن رجلًا واحدًا هو الذي لم يغب، ومن الجائز غياب رجلين أو رجال.

والسبب في اختلاف الفهم أن كلمة (رجل) النكرة ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفي، "وهي النكرات القاطعة في الدلالة على العموم

(١) ينظر: شرح الرضي ٤/٤١٧، ٤١٨.

والشمول بعد ذلك النفي، ويتحتَّم أن ينصبَّ النفيُ الذي قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها؛ وأن يمتنع معه الخلاف في الفهم، مثل (أحد، وديَّار، وغريب)، وإنما كلمة (رجل) من النكرات التي قد تقع بعد النفي، أو لا تقع، وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفادة القاطعة التي تشمل كلَّ فرد من الرجال إلا بقرينة، وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائرة المعنى المنفي؛ فإذا أردنا إزالةَ هذا الاحتمالِ، وجعلَ المعنى نصًّا في العموم والشمول على سبيل اليقين أتينا بالحرف الزائد (مِن) ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرةً، وقلنا: "ما غاب من رجلٍ"؛ وعندئذٍ لا يصح أن يختلف الفهم، ولا أن يتنوَّع؛ ومن ثَمَّ لا يصح أن يقال: "ما غاب من رجلٍ وإنما غاب رجلان أو أكثر"؛ منعًا للتناقض والتخالف(١).

وجيء بـ(مِن) الزائدة أيضًا لرفع احتمال الحالية والمفعولية والتمييز؛ إذ الجميع منصوب؛ فالمنصوب في قولك: "للهِ دَرُّه فارسًا، وحبَّذا زيدٌ راكبًا، وكرُم زيدٌ ضيفًا" يحتمل أن يكون حالًا أو تمييزًا؛ فإذا دخلت عليه (مِن) كان نصًّا في التمييز(٢).

ومما يحتمل أن يكون تمييزًا أو مفعولًا به قولك: "كم رجلاً قابلتَ؟ وكم أكرمتَ رجلاً؟" فإذا أريد إزالة الاحتمال والتنصيص على التمييز جيء ب(مِن). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ (٣).

وجيء بها كذلك للتنصيص على الاستغراق بنفي الجنس في قولك: "ما جاءني مِن رجلٍ"(٤)؛ فـ"رجل" مجرور لفظًا مرفوع محلًّا لزيادة (مِن)

(١) ينظر: النحو الوافي ٢/٤٦٠، ٤٦١.
(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/٢٢٦.
(٣) الآية (٢٥) سورة الدخان. وينظر: شرح الرضي ٣/١٥٦.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٩٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

للاستغراق ورفع احتمال الوحدة؛ إذ من دونها إذا قلت: "ما جاءني رجلٌ" يحتمل نفي جنس الرجال ونفي واحدٍ منهم؛ فيسمح لك حينئذٍ أن تقول: "بل رجلان"، لكن ذكر (مِن) رفع احتمال الوحدة، ولا يسمح لك بأن تقول: "ما جاءني من رجلٍ بل رجلان" لنقض الغرض.

رابعاً- زيادة نون المثنى والجمع:

اختلف النحاة في تعليل زيادة نون المثنى والجمع على سبعة أوجه منها: أنها زِيدت دفعًا لتوهُّمِ الإضافة والإفراد في بعض الصور؛ فرفعُ احتمالِ الإضافة نحو: "رأيتُ بنينَ كُرماءَ"؛ إذ لو قلت: "رأيتُ بنِي كُرماءَ" لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فوقع احتمالانِ؛ فلما جاءت النون رفعت الاحتمال؛ فإن قلت: "بني كرماءَ" فقد أردت وصف الآباء بالكرم، وأن "بني" مضاف و"كرماء" مضاف إليه، وإن قلت: "بنينَ كرماء" فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن "كرماء" نعت لـ"بنين".

ورفعُ احتمالِ الإفراد في الإشارة كـ(هذان)، والمنقوص كـ"مررت بالمهتدِين"، والمقصور كـ(الخوزلان، والقهقرانِ) تثنية (الخوزلَى، والقهقرى) [(١)]؛ فلولا زيادة النون لاحتملت الألفاظ السابقة الإفراد وهو أكثر. ثم حُمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه؛ ليجريَ الباب على سَنَنٍ واحد[(٢)].

---

(١) الخوزَلَى: مشية فيها تثاقل وتبختر [المعجم الوسيط ٢٣٢/١ (خ ز ل)]، والقهقرى: التراجع إلى الخلف [تهذيب اللغة ٢٥٨/٥ (ق هـ ر)].

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/١، وتعليق الفرائد ٢٢٩/١، ٢٣٠، وهمع الهوامع ١٧٩/١.

المبحث الخامس : التقديم والتأخير

تقديم ما حقُّه التأخير له أغراضٌ كثيرة مثل الاهتمام، والقصر، ورفع الاحتمال، وقد وجب تقديم الخبر لرفع الاحتمال، واتضح ذلك في صورتين:

الأولى- إذا كان الخبرُ جملةً مشتملةً على فائدةٍ أو شِبهَ جملةٍ والمبتدأُ نكرةً محضةً وجب تقديم الخبر، نحو: "قصدَكَ غلامُه رجلٌ"، و"عِندِي درهمٌ"، و"لِي وَطَرٌ"؛ رفعًا لإيهام كون الخبر نعتًا في مقام الاحتمال؛ إذ لو قلت: "رجلٌ قصدَكَ غلامُه"، و"درهمٌ عندي"، و"وطرٌ لي" احتمل أن تكون الجملةُ وشبهُها خبرًا للمبتدأ وأن تكون نعتًا له؛ لأنه نكرةٌ محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص بالنعت؛ ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتدُّ بمثلها آكَدُ من حاجتها إلى الخبر؛ ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمُها نحو قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ (١)؛ فكان الظاهر في الظرف أنه خبرٌ لا نعتٌ(٢)؛ فتقديم الخبر رفع هذا الاحتمال.

وقام بعضُ النحويين بردِّ ذلك الاحتمال بأنه غيرُ بالغ؛ بدليل قولهم: "زيدٌ القائمُ"، و"القائم" بإجماع النحويين يجوز أن يكون صفةً ولا يلزم أن يتقدم على المبتدأ لهذا الاحتمال باتفاق.

وأجاب ابن عصفور عن هذا بالفرق بينهما من جهة أن النكرة أحوج للوصف من المعرفة(٣). ناهيك عن أن الاحتمال يُرفَع في "زيدٌ القائمُ" بضمير الفصل.

---

(١) من الآية (٢) سورة الأنعام.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/١، ٢٩٥، وشرح ابن الناظم ٨٣/١، وشرح الأشموني ١٠٠/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٣٤٣/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثانية- إذا كان الخبرُ شبهَ جملةٍ والمبتدأُ مؤوَّلًا بالمصدر من (أنَّ) المفتوحة واسمها وخبرها وجب تقديم الخبر، نحو: "عندي أنَّك فاضلٌ"، فـ"عندي" خبر مقدَّمٌ، و"أنَّك فاضلٌ" بفتح "أنَّ" مبتدأ مؤخَّرٌ، ولا يجوز تأخير الخبر هنا؛ لأن تأخيرَ الخبر يوقع في إلباس (أنَّ) المفتوحة بـ(إنَّ) المكسورة لفظًا، وإلباس (أنَّ) المؤكِّدة المفتوحة بـ(أنَّ) المفتوحة التي بمعنى (لعلَّ)، يعني: إذا قُدِّم المبتدأُ وأُخِّر الخبر يصير: "أنك فاضلٌ عندي"؛ فيحتمل أن تكون "أنَّ" مفتوحة، وهي وصلتُها مبتدأ، والظرف خبره، ويحتمل أن تكون مكسورة؛ لكونها وقعت في ابتداء الجملة، والظرف متعلق بـ"فاضل"، وعلى فتحها يحتمل كونها بمعنى (لعلَّ)؛ لأنها أحدُ لغاتها، والمعنى: "لعلك فاضلٌ عندي"، وهذه الاحتمالات لا تتأتَّى مع تقدم الخبر؛ لأن (إنَّ) المؤكِّدة المكسورة و(أنَّ) التي بمعنى (لعلَّ) لا يتقدم معمولُ خبرهما عليهما(١).

وترتَّب على ذلك أنه يجوز تأخُّر الخبر عن المبتدأ بعد (أما) الشرطية مثل قوله:

عندي اصطبارٌ وأمَّا أنَّني جَزِعٌ يومَ النوَى فلِوَجدٍ كاد يَبريني(٢)

فـ"أما أنني جزِعٌ" مبتدأ خبره الجار والمجرور "فلِوجدٍ" على حدِّ "أما زيدٌ ففي الدار"؛ وإنما جاز تأخير الخبر عن المبتدأ هنا ولم يتطرق احتمالٌ لأن (إنَّ) المكسورة و(أنَّ) التي بمعنى (لعلَّ) لا يدخلان هنا؛ لأن كلًّا منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلة، و(أما) لا تُفصَل من الفاء بجملة تامة، وإنما تفصَل باسم مفرد مثل البيت السابق؛ لتأويل (أنَّ) وصِلَتِها بمصدر

(١) ينظر: التصريح ٢١٨/١.

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٢/١، ومغني اللبيب ٤٢٧/٣.

مبتدأ، أو جملة شرط دون جوابه كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ ﴾[١].

ومن أسرار التقديم في الذكر الحكيم ما أتحفَنا به السكاكي (ت٦٢٦هـ) بقوله: "قال الله -تعالى- في موضعٍ من سورة المؤمنين: ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [٢]؛ فذكر المجرور بعد صفة "الملأ" وهو موضعه كما تعرف، وفي موضعٍ آخرَ منها: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [٣]؛ فقدَّم المجرور لعارض صيَّره بالتقديم أولى، وهو أنه لو أخَّر عن الوصف -وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول، وتمامه: ﴿ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ - لَاحتمل أن يكون من صلة "الدنيا" واشتبه الأمر في القائلين أهم من قومه أم لا"[٤]؛ فقدَّم المجرور لرفع هذا الاحتمال.

هذا، وكما وجب تأخير المفعول عن الفاعل في مثل: "أكرم موسى عيسى" -كما سبق بيانه في القرائن- كذلك لا يجوز تقديم المفعول على الفعل؛ فتقول: "موسى أكرم عيسى" كقولك: "زيدًا أكرم عمرٌو"؛ لئلا يتوهَّم أن "موسى" مبتدأٌ وأن الفعل متحمِّلٌ لضميره وأن "عيسى" مفعولٌ[٥]؛ فتقديم الفاعل وتأخير المفعول رفعَ الاحتمالَ وأزال اللبسَ في جهتين: هما: وجوب التأخير عن الفاعل، ووجوب التأخير عن الفعل.

---

(١) الآيتان (٨٨، ٨٩) سورة الواقعة. وينظر: التصريح ٢١٨/١، ٢١٩.
(٢) من الآية (٢٤) سورة المؤمنون.
(٣) من الآية (٣٣) سورة المؤمنون.
(٤) مفتاح العلوم ص٢٣٨.
(٥) ينظر: شرح قطر الندى ص ١٨٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وممَّا يجب تأخيره رفعًا للاحتمال اللقبُ إذا اجتمع مع الاسم أو الكنية؛ فتقول: "قال أبو بكر الصديق وعمرُ الفاروق"؛ لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كـ(بطة، وقفَّة، وكُرز)؛ فلو قُدِّم لتوهَّم السامع أن المراد مسمَّاه الأصلي، وذلك مأمونٌ بتأخيره(١).

ووجوب تأخير اللقب مبنيٌّ على تأويل الاسم المضاف إلى لقبه كـ"جاءني سعيدُ كرزٍ" بإضافة المسمَّى إلى الاسم لا العكس؛ لأن المسمَّى هو المعرَّض للإسناد إليه(٢).

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٣٩١/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/١.

المبحث السادس : التركيب

من المعروف أن المركبات ثلاثة: مركب إضافي كـ(عبد الله)، ومركب إسنادي كـ(جاد الحق)، ومركب مزجي كـ(حضرموت)، ولكلٍّ حكمُه الإعرابي.

ومن المركبات الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، وأصل العدد المركب هو العطف؛ فـ(خمسةَ عشرَ) أصلها (خمسة وعشرة)؛ فحذفوا الواو اختصارًا ورفعًا للاحتمال؛ ولذلك بُنيَ هذا العدد على فتح الجزءينِ لتضمنه معنى حرف العطف.

ففائدة التركيب رفع الاحتمال؛ لأنك إذا قلت: "أُعطيت بهذه السلعةِ خمسةً وعشرةً" بدلًا من "خمسةَ عشرَ" جاز أن يتوهَّم السامعُ أنهما صفقتان، وأنك أعطيت بها تارةً خمسةً وتارة عشرةً؛ فإذا ركَّبتَ العدد زال هذا الاحتمال، وعلم السامعُ قطعًا أنك أعطيت بها هذا المقدار من العددين المضموم أحدهما إلى الآخر في صفقة واحدة[١].

<u>وترتَّب على رفع تركيبِ العددِ الاحتمالَ أحكام:</u>

- التركيب يمنع الاسم من الصرف إذا لم يدل كلٌّ واحد من الاسمين المركَّبين على معنى بل هما بمعنى واحد كـ(حضرموت)، وهذه الأعداد المركبة بُنيتْ ولم تمنع من الصرف؛ لأن كل كلمة لها معنى خاص بها؛ فالخمسة لها معنى والعشرة لها معنى[٢]؛ ولذلك كان الاحتمالُ قبل التركيب موجودًا، وبعد التركيب زال الاحتمال لصيرورة الاسمين بعد التركيب بمعنى واحد.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٤/٤، والمرتجل لابن الخشاب ص ١١١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٨٣/١، ١٦٣/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– احتجَّ البصريون بتركيب العدد في منع إضافة النيف إلى العشرة؛ لأنَّ الاسمين لما رُكِّبا دلَّا على معنًى واحدٍ، والإضافة تُبْطِل ذلك المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: "قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرَ" من غير إضافةٍ دلَّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفت فقلت: "قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرٍ" دلَّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة، كما لو قلت: "قبضتُ مالَ زيدٍ" فإن المال يدخل في القبض دون زيد؛ فلما كانت الإضافة تُبْطِل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز[١].

– علة بناء المركب من العدد الترتيبي الذي على وزن اسم الفاعل، نحو (ثالثَ عشرَ) كعلة بناء (خمسة عشر) [٢]؛ فيكون أصله (ثالثٌ وعشرٌ).

ثم أورد الرضي إشكالًا بيانه: أنه إذا قيل: لو كان معنى "ثالثَ عشرَ": "واحدًا من ثلاثة عشر" لم يجزْ أن يضاف إلى (ثلاثةَ عشرَ)؛ فيقال: "جاءني ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ"؛ إذ يكون المعنى: "جاءني واحدٌ من ثلاثةَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ"؛ فيفسد!.

فأجاب الرضي: هذه الإضافة مثل إضافة (ثالث) –مع أنه واحد من ثلاثة– إلى (ثلاثة)، فيقال: "جاءني ثالثُ ثلاثةٍ"؛ فالمعنى واضح؛ وإنما أضيف المفرد من المتعدد إلى المركب العددي لاحتمال أن يراد بـ"ثالثَ عشرَ" –لو لم يُضَفْ إلى أصله (ثلاثةَ عشرَ)–: "ثالثَ عشرَ عشرين"، أو "خمسين"، أو "مائة"، أو فوقها[٣]، فأراد المتكلم أن يُعلِم السامع أنَّ الجائي هو الذي انتهى إليه العدد[٤]؛ فرفع بتلك الإضافة احتمالاتٍ عديدة.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢٥٢/١، ٢٥٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٦٠/٣، والأصول في النحو ٤٢٦/٢، والعدد في اللغة ص١٧.

(٣) ينظر: شرح الرضي ١٣٦/٣، ١٣٧، وسياق الكلام عند الرضي وأثره في الدرس النحوي (رسالة دكتوراه للباحث) ص٩٩، ١٠٠.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ١/ ٣١١، وارتشاف الضرب ٧٧٠/٢.

المبحث السابع : العدل

يُمنع الاسم من الصرف لعِلَلٍ تسعٍ منها العدل. ومعناه: تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي. وهذا يقع في المعارف في الأعلام خاصة، ويقع في الصفات. أما في المعارف فيأتي على وزنين اثنين لا ثالث لهما: الأول- (فُعَل) علم للمذكر معدولًا عن (فاعل)، كـ(عُمَر، وزُفَر) معدولَيْنِ عن (عامر وزافر). والثاني- (فَعَالِ) علَمًا لمؤنث معدولًا عن (فاعلة)، كـ(حَذامِ، ورَقاشِ) معدولَيْنِ عن (حاذمة وراقشة). والواقع في الصفات نحو (فُعَال، ومَفْعَل) كـ(مثنى وثُلاث ورُبَاع) (١).

وذكر النحويون للعدل فوائدَ: منها: التخفيف والاختصار؛ فـ(عُمر) أخفُّ من (عامر)، و(جاءوني ثُلاث) أكثر اختصارًا من (جاءني ثلاثة ثلاثة). ومنها- التوكيد والمبالغة؛ فاسم الفعل (نَزالِ) أبلغُ وآكَدُ من (انزِلْ)، و"يا فُسَقُ" أبلغ وآكَدُ من "يا فاسقة"، وأهمها في هذا البحث- تمحيض العلمية؛ إذ لو قيل: "عامر" بدلًا من (عُمَر) لتُوهِّم أنه صفةٌ لا اسم؛ لأنه في الأصل صفة ثم نقِل وسمِّي به؛ فعدلوا من لفظ يُشعِر بالصفة والعلَم -أي: يحتملهما- وهو (عامر) إلى لفظ لا يُشعِر بالصفة بل يُشعر بالعلمية فقط وهو (عُمَر)(٢)؛ رفعًا لاحتمال الصفة.

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص٣٠١، وشرح قطر الندى ص٣١٤: ٣١٦.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٤٥/٢، ٣٤٧، وتوجيه اللمع ص٤٢١، والصفوة الصفية ٣٤٦/١، ٣٥٣، وتوضيح المقاصد ١٢١٧/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثامن : إبراز الضمير وعدمه

إنْ جرى الضميرُ على غير من هو له وجب إبرازه –عند البصريين– سواء أُمِن اللبس أم لم يؤمَن؛ فمثال ما أُمن فيه اللبس "زيدٌ هندٌ ضاربها هو"، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير "زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو".

وأما الكوفيون فقالوا: إن أُمِن اللبس جاز الأمران، وإن خيف اللبس وجب الإبراز؛ فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت: "زيدٌ عمرٌو ضاربُه" لَاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدًا وأن يكون عمرًا؛ فلما أتيتَ بالضمير فقلت: "زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو" تعيَّن أن يكون زيدٌ هو الفاعل(١)؛ فارتفع الاحتمال.

وقد ورد السماع بمذهب الكوفيين في أبيات منها قول الشاعر:

قومي ذُرا المجدِ بانُوها وقد علمتْ بكُنهِ ذلك عدنانُ وقحطانُ(٢)

فـ"قومي" مبتدأٌ أولُ، و"ذرا المجد" مبتدأٌ ثانٍ، و"بانوها" خبرُ "ذرا المجد"، و"ذرا المجد" وخبرُه خبرُ "قومي"، والهاء عائدة على "ذرا المجد"، والضمير العائد على "قومي" مستتر في "بانوها"؛ فقد جرى الوصف وهو "بانوها" على "ذرا المجد" وهو في المعنى لـ"قومي"؛ لأنهم "البانون"، ولم يبرز الضمير المستتر في "بانوها"؛ لأن اللبس مأمون؛ فإن "الذرا" مبنية لا بانية، ولو برز لقيل على اللغة الفصحى: "بانيها هم"؛ لأن حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر، فيكون الوصف مفردًا كالفعل إذا أسند إلى جمع، وعلى لغة (أكلوني البراغيث): "بانوها هم".

ولا حجةَ للكوفيين في ذلك؛ لاحتمال أن يكون "ذرا المجد" منصوبًا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور، والتقدير: "بانُو ذُرا المجد

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٠٧/١، ٢٠٨.

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح ابن الناظم ٧٨/١، وأوضح المسالك ١٩٥/١.

بانوها"[١]، واعتبر ابن مالك -الذي ذهب مذهب الكوفيين- هذا التخريج تكلُّفًا قائلًا: "والصحيح حملُ الأبيات على ظاهرها دون تكلُّفِ ما يتم المعنى بعدمه"[٢]، وهو الراجح؛ للتكلف الواضح فيما استدل به من شواهدَ لم أذكرها للإطالة[٣].

علمًا بأنه لا يجب إبراز الضمير في "زيدٌ هندٌ ضاربتُه"، ولا "هندٌ زيدٌ ضاربُها"، ولا "زيدٌ عمرٌو ضاربُه" تريد الإخبار بضرب عمرو لزيد؛ لجريان الخبر على من هو له، بل يتعيَّنُ الاستتارُ في المثال الأخير؛ لما يلزم على الإبراز من إيهام ضرب زيد لعمرو[٤]؛ فعدم الإبراز يرفع الاحتمال في هذه الحالة.

وترتَّب على إبراز الضمير حكمٌ فقهيٌّ نحويٌّ؛ فإذا قال المدَّعَى عليه: "أنا مُقرٌّ به" فإنه يكون إقرارًا، بخلاف ما لو قال: "أنا مقرٌّ" ولم يقل: "به" بإبراز الضمير؛ فإنه لا يكون إقرارًا؛ لاحتمال أن يريد الإقرار بأنه لا شيء عليه[٥]؛ فإبراز الضمير رفع احتمال الإقرار بألَّا شيءَ عليه.

---

(١) التصريح ١/٢٠٠، ٢٠١.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٠٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢٠: ٢٣، وتمهيد القواعد ٢/٩٦٧: ٩٦٩.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١/٩٣.

(٥) ينظر: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوي ص٢٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

بعد الانتهاء من عرض روافع الاحتمال في النحو العربي أودُّ تسجيل نتائج البحث ومحصلاته؛ فكانت كالآتي:

- للاحتمال طريقان يقع فيهما السامع: الأُولى مقبولة غير محذورة وهي الإجمال الذي يساعد على التفكُّر والتمهُّل والإفهام بعد الإبهام، والثانية قبيحة محذورة وهو ما يوقع في اللبس ويجب تجنُّبُه.

- ظهر من خلال البحث أن الاحتمال نوعان: تحقيقيٌّ ظاهر وجوده، ويُرفعُ بالتمييز والقرائن وأمثالهما، وتقديريٌّ ممكن وجوده ويُرفَع بالحال والنعت وأمثالهما؛ لذلك كان التمييز أقوى رفعًا للاحتمال من الحال.

- للاحتمال آثارٌ نحويةٌ جُعلت قواعدَ فيما بعد؛ فبِه يسقط الاستدلال، إلا إذا كان احتمالًا بعيدًا؛ فلا يقدح في الأدلة، ومراعاة اللفظ في مقام الاحتمال أولى من مراعاة المعنى.

- مثلما أثَّر الاحتمال في إنتاج قواعدَ نحويةٍ أنتجت لنا روافعُ الاحتمالِ قواعدَ نحويةً مثل: الضمير لا يوصف، حرف الجر لا يدخل على الجملة، الفعل الواقع صلةً لا تدخله نون التوكيد(١).

- من خلال دراسة روافع الاحتمال تبيَّنتِ العلاقة المتينة بين روافع الاحتمال والتأكيد؛ فجُلُّ الألفاظ والمعاني الرافعة للاحتمال جيء بها للتأكيد مثل التوكيد الاصطلاحي وحروف التوكيد وألفاظه، وضمير الفصل، والزيادة، والعدل.

- ظهر جليًّا في البحث أن مِن مترادفات الاحتمال في تعبيرات النحويين (التوهم)، خاصة إذا تعلق الأمر بالمخاطب أو السامع عند الإعراب.

---

(١) يراجع مبحث الأدوات في الفصل الأول.

- أكثر أقسام الكلمة رفعًا للاحتمال هي الحروف، سواءً بلفظها أم بإجرائها من زيادة وتأكيد.

- أحيانًا يحتاج المتكلِّم أن يبقَى الاحتمالُ موجودًا؛ للإبهام على السامع، وذلك مثل حذف التمييز في قولك لصاحبك: "معي عشرون"، أردتَّ بذلك إبهام الأمر عليه، أو على السامعين إذا كان صاحبُك فاهمًا قصدَك، ومثل قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[١] فيمكن أن يكون حُذف حرف الجر لقصد الإبهام؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهنَّ لجمالهنَّ ومالِهنَّ، ومن يرغب عنهنَّ لدمامتهنَّ وفقرهنَّ[٢].

- إذا رُفِع الاحتمالُ بقرينةٍ فلا حاجةَ للرافع اللفظي أو المعنوي، وظهر ذلك في نحو: دخول اللام الفارقة بين (إنِ) المخففة المهملة و(إنِ) النافية؛ فلا حاجة لدخولها إن دلَّ دليلٌ على أنها المهملة، وفي تقديم الفاعل على المفعول في "ضرب موسى عيسى"؛ فإن دلَّ دليلٌ على تعيين الفاعل كـ"أكل الكمثرى موسى" فلا حاجة إلى التقديم؛ فللقرائن دورٌ كبيرٌ في رفع الاحتمال.

- الأحسَن عدم الالتجاء إلى البدلِ المباين القائمِ على الغلط والنسيان والإضراب قدرَ الاستطاعة؛ لأن احتمال اللبس فيه كبيرٌ، ويحتاج إلى قرينة توضِّح وتمنعُ اللبس. وأحسن من هذه القرينة أن يتقدم على كل نوع - مباشرةً- حرفُ العطف (بل) المفيد للإضراب؛ لأن وجود هذا الحرف يؤدي إلى إعراب ما بعده معطوفا لا محالة. وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت، ذلك الاحتمال الذي قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف (بل)، وبمجيئه يرتفع الاحتمال وتنتقل المسألة من البدل إلى العطف[٣].

---

(١) من الآية (١٢٧) سورة النساء.
(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢/٢٠٣، ٢٠٤، والكشاف ١/٥٧٠، وتوضيح المقاصد ٢/٦٢٥.
(٣) ينظر: النحو الوافي ٣/٦٧٠: ٦٧٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم –جل من أنزله.
٢-الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس في توجيه الشواهد القرآنية في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية (رسالة دكتوراه في كلية الدراسات العليا بجامعة مؤتة/ قسم اللغة العربية) إعداد/ بدر سند مليح السميحيين- إشراف: د/ منصور الكفاوين- ٢٠١٦م.
٣-ارتشاف الضرَب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د/ رجب عثمان محمد- مراجعة: د/ رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٤-أسباب التعدد في التحليل النحوي، د/ محمود حسن الجاسم- بحث منشور في مجمع اللغة العربية الأردني- العدد (٦٦)- السنة (٢٨)- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٥-أسرار العربية لأبي البركات الأنباري- تحقيق: د/ فخر صالح قدارة- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
٦-الأصول في النحو لابن السراج ـ تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٧-أصول النحو- مناهج جامعة المدينة العالمية- الناشر: جامعة المدينة العالمية.
٨-إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس- تحقيق: د/ زهير غازي زايد- عالم الكتب/ بيروت، مكتبة النهضة العربية/ بغداد- الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٩- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي- تحقيق وشرح: د/ محمود فجال وسمَّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)- دار القلم/ دمشق- الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
١٠- أمالى ابن الحاجب- تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة- دار الجيل/ بيروت، دار عمار/ عمَّان/ الأردن- ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١١- أمالي ابن الشجري- تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
١٢- الأمالي لأبي علي القالي ويضم الشذور والنوادر- تحقيق: محمد عبدالجواد الأصمعي- دار الكتب المصرية- الطبعة الثانية ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م.
١٣- أمثال العرب للمفضل الضبي- تحقيق: إحسان عباس- دار الرائد العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
١٤- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد- تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري- المكتبة العصرية- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، من دون تحقيق.
١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري- تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي- دار الفكر للطباعة.
١٧- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي- تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود- الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
١٨- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني- تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الثالثة.
١٩- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٢٠- البديع في علم العربية لابن الأثير- تحقيق: د/ فتحي أحمد علي الدين- جامعة أم القرى- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٢١- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي- تحقيق: محمد المصري- جمعية إحياء التراث الإسلامي/ الكويت- الطبعة الأولى ١٤٠٧ه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢٢- التبصرة والتذكرة للصيمري- تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين- جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٢٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري- تحقيق: د/عبدالرحمن السليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٢٤- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) للطاهر بن عاشور- الدار التونسية للنشر/ تونس- ١٩٨٤م.
٢٥- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري- تحقيق: د/ عباس مصطفى الصالحي- دار الكتاب العربي- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٢٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم/ دمشق- الطبعة الأولى ١٤١٩: ١٤٢٢هـ/ ١٩٩٨: ٢٠٠٢م، طبعة كنوز إشبيليا/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٢٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك- تحقيق: محمد كامل بركات- دار الكاتب العربي/ الجمهورية العربية المتحدة- وزارة الثقافة- ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٢٨- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـ تحقيق: محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية/ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٩- التعريفات للشريف الجرجاني- ضبط وتصحيح: جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني- تحقيق: د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى—لطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م[١].
٣١- تفسير الطبري المسمى (جامع البيان في تأويل القرآن) لابن جرير الطبري- تحقيق: أحمد محمد شاكر- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ـ تحقيق أد/ علي محمد فاخر، وآخرين ـ دار السلام/ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٣٣- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٣٤- توجيه اللُّمَع لابن الخباز- دراسة وتحقيق: أ. د/ فايز زكي محمد دياب- دار السلام للطباعة والنشر/ مصر- الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م[٢].
٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي- تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان- دار الفكر العربي/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٣٦- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني- عُني بتصحيحه: أوتو برتزل- دار الكتاب العربي/بيروت- الطبعة الثانية١٤٠٤ه/ ١٩٨٤م.
٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي- تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٣٨- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- دار الفكر- من دون تحقيق.

(١) أصل الكتاب رسالة دكتوراه للمحقق.
(٢) أصل الكتاب رسالة دكتوراه للمحقق، في كلية اللغة العربية بالقاهرة- جامعة الأزهر.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م- من دون تحقيق.
٤٠- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي- تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني- مراجعة: عبد العزيز رياح، أحمد يوسف الدقاق- دار المأمون للتراث/ دمشق- الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٤١- خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٤٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ/ محمد عبدالخالق عضيمة- تصدير: محمود محمد شاكر- دار الحديث/ القاهرة.
٤٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٤٤- ديوان ابن الدمينة- تحقيق: أحمد راتب النفاخ- دار العروبة ١٣٧٩هـ.
٤٥- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب- تحقيق: د/ نعمان محمد أمين طه- دار المعارف بمصر- الطبعة الثالثة.
٤٦- ديوان حسان بن ثابت- تحقيق: د/ وليد عرفات- دار صادر/ بيروت ـ ٢٠٠٦م.
٤٧- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة)- شرح: أحمد بن حاتم الباهلي برواية أبي العباس ثعلب- تحقيق: عبدالقدوس أبي صالح- مؤسسة الإيمان/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
٤٨- ديوان الطِّرِمَّاح- تحقيق: د/ عزة حسن- دار الشرق العربي/ بيروت، حلب- الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٤٩- زهر الأكم في الأمثال والحِكم لنور الدين اليوسي- تحقيق: د/ محمد حجي، د/ محمد الأخضر- دار الثقافة/ الدار البيضاء/ المغرب- الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٥٠- السبعة في القراءات لابن مجاهد- تحقيق: د/ شوقي ضيف- دار المعارف بمصر.
٥١- سر صناعة الإعراب لابن جني- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم/ دمشق- الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٥٢- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري- تحقيق: عبدالعزيز الميمني- دار الكتب العلمية/ بيروت.
٥٣- سنن ابن ماجه- تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين- دار الرسالة العالمية- الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٥٤- سياق الكلام عند الرضي وأثره في الدرس النحوي (رسالة دكتوراه) للباحث/ عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن في كلية اللغة العربية بأسيوط- جامعة الأزهر- إشراف: أ.د/ فتحي علي حسانين، أ.د/ محمد عبدالنبي عبدالمجيد- ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
٥٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار التراث/ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه- الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٥٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٥٧- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي- تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق- دار المأمون للتراث/ دمشق- الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الكتاب العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.
٥٩- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر- الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.
٦٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير)- تحقيق: د/ صاحب أبو جناح- من دون طبعة.
٦١- شرح الدماميني على مغني اللبيب- تصحيح وتعليق: أحمد عزو عناية- مؤسسة التاريخ العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٦٢- شرح الرضي على الكافية- تحقيق: يوسف حسن عمر- منشورات جامعة قار يونس/ بنغازي- الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
٦٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام- تحقيق: عبدالغني الدقر- الشركة المتحدة للتوزيع/ سوريا.
٦٤- شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري- تحقيق: د/ نواف بن جزاء الحارثي- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٦٥- شرح شواهد المغني للسيوطي- مذيل بتعليقات: الشيخ/ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي- تحقيق: أحمد ظافر كوجان- الناشر: لجنة التراث العربي- ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
٦٦- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة- الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
٦٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك- تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي- جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٦٨- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٦٩- شرح المفصل لابن يعيش- تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٠- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز/ مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٧١- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف- تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة العصرية/ بيروت- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
٧٢- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي بتفسير أبي رياش القيسي- تحقيق: د/ داود سلوم، د/ نورى حمودي القيسي- عالم الكتب/ بيروت، مكتبة النهضة العربية/ بغداد- الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٧٣- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس- تحقيق: أحمد حسن بسج- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٧٤- صحيح مسلم المسمى (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)- تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي- دار إحياء التراث العربي/ بيروت.
٧٥- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي- تحقيق: أ.د/ محسن ابن سالم العميري- جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي- ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ.
٧٦- ضياء السالك إلى أوضح المسالك- تأليف: محمد عبدالعزيز النجار- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٧٧- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ضمن كتاب أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري- المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت.
٧٨- العدد في اللغة لابن سِيده- تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٧٩- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث للدكتور/ محمد حماسة عبداللطيف- مطبوعات جامعة القاهرة/ كلية دار العلوم- ١٩٨٤م.
٨٠- علل النحو لابن الوراق- تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٨١- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)- مؤلف الشرح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي- مكتبة الأسدي/ مكة المكرمة- الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
٨٢- الكامل في اللغة والأدب للمبرد- تحقيق: د/ محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي/ القاهرة- الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٨٣- الكتاب لسيبويه- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٨٤- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للفاروقي التهانوي- تحقيق: د/ علي دحروج- مراجعة: د/ رفيق العجم- مكتبة لبنان ناشرون/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٨٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشري- تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض- مكتبة العبيكان/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٨٦- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء الكفوي- تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري- مؤسسة الرسالة/ بيروت.

٨٧- الكنَّاش في فني النحو والصرف لأبي الفداء- تحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام- المكتبة العصرية/ بيروت- ٢٠٠٠م.
٨٨- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لجمال الدين الإسنوي- تحقيق: د/ محمد حسن عواد- دار عمار/ عَمَّان/ الأردن- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٨٩- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري- تحقيق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، تحقيق الجزء الثاني: عبد الإله نبهان- دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٩٠- لسان العرب لابن منظور، ومعه حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين- دار صادر/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
٩١- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ- تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٩٢- المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية- تأليف: خالد بن سليمان المزيني- دار ابن الجوزي/ الدمام/ السعودية- الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٩٣- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب- تحقيق: علي حيدر- مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٩٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل- تحقيق: د/ محمد كامل بركات- جامعة الملك عبد العزيز، دار الفكر/ دمشق- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٩٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي- المكتبة العلمية/ بيروت. من دون تحقيق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٩٦- معاني القرآن الكريم للنحاس- تحقيق: الشيخ/ علي محمد الصابوني- جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٩٧- معاني القرآن للفراء- تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٩٨- معاني القرآن وإعرابه للزجاج- تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب/ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٩٩- معاني النحو للدكتور/ فاضل صالح السامرائي- دار الفكر/ عمان- الأردن- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
١٠٠-معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة- مكتبة المثنى/ بيروت، دار إحياء التراث العربي/ بيروت.
١٠١-المعجم الوسيط- إعداد: مَجمَع اللغة العربية- مكتبة الشروق الدولية- الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
١٠٢-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري- تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب- دار التراث العربي/ الكويت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
١٠٣-مفتاح العلوم للسكاكي- تحقيق: نعيم زرزور- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١٠٤-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري- تحقيق: د/ علي بو ملحم- مكتبة الهلال/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
١٠٥-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي ـ تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين- جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
١٠٦-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين العيني- تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر

وآخرين- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٠٧-المقتضب للمبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى/ القاهرة- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٠٨-منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت.

١٠٩-نتائج الفِكَر في النحو للسهيلي- تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ/ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١١٠-النحو الوافي لعباس حسن- دار المعارف بمصر- الطبعة الخامسة عشرة.

١١١-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي- تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية/ مصر.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	١٢١٠٥
٢.	Abstract	١٢١٠٦
٣.	المقدمة	١٢١٠٧
٤.	تمهيد : مفهوم الاحتمال وآثارُه النحوية	١٢١١١
٥.	الفصل الأول : روافع الاحتمال اللفظية	١٢١١٨
٦.	المبحث الأول : من الأسماء	١٢١١٨
٧.	المبحث الثاني : من الأفعال	١٢١٢٣
٨.	المبحث الثالث : من الأدوات	١٢١٢٧
٩.	المبحث الرابع :من التوابع	١٢١٤٠
١٠.	الفصل الثاني : روافع الاحتمال المعنوية	١٢١٤٦
١١.	المبحث الأول : ظهور العلامة الإعرابية	١٢١٤٦
١٢.	المبحث الثاني : القرائن	١٢١٤٨
١٣.	المبحث الثالث : التأكيد	١٢١٥١
١٤.	المبحث الرابع : الزيادة	١٢١٥٤
١٥.	المبحث الخامس : التقديم والتأخير	١٢١٦١
١٦.	المبحث السادس : التركيب	١٢١٦٥
١٧.	المبحث السابع : العدل	١٢١٦٧
١٨.	المبحث الثامن : إبراز الضمير وعدمه	١٢١٦٨
١٩.	الخاتمة	١٢١٧٠
٢٠.	المصادر والمراجع	١٢١٧٢
٢١.	فهرس الموضوعات	١٢١٨٤